الأمم المتحدة

A/72/841–S/2018/371

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 May 2018
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال
نزع السلاح العام الكامل: تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسالة مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجّهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نصي البيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة ولدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلى جانب مذكرات بشأن الحالة المحيطة بالحادث الذي وقع في ساليزبري، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنّا تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٩ (ل) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. **نيبينزيا**

140618 110618 18-07048 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

يرجى مضاهاة النص الخطي بالنص الشفوي

بيان

أدلى به ف. أ. نيبينزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، في جلسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الرسالة الصادرة عن المملكة المتحدة والمؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨

١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨

السيد الرئيس،

نود أن نشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

ونحن نشعر بالامتنان الشديد للجانب البريطاني الذي نظم الإحاطة الإعلامية اليوم. فقد كنا ننتظرها بفارغ الصبر. ولكن، للأسف، لم نسمع شيئا جديدا اليوم.

فحينما أستمع إلى بعض زملائي، يتكوّن لدي انطباع بأن الأمر لم يعد يتعلق بـ ''أليس في بلاد العجائب'' وإنما بـ ''أليس عبر المرآة''. فزملاؤنا الغربيون لا يأبهون البتة باكتشاف الحقيقة، وليس هذا مقتصرا على هذه القضية فقط. فهم لا يصغون إلينا ولا يريدون الاستماع إلى حججنا. ولدينا قول مأثور باللغة الروسية تقابله المقولة الإنكليزية التالية: ''We are discussing apples and oranges with them'' (نكلّمهم عن التفاح ويناقشوننا في أمر البرتقال).

واليوم استمعنا إلى نفس الأكاذيب التي استخدمتها المملكة المتحدة بشكل متكرر في محاولة لتضليل المجتمع الدولي. فيُزعم أن المملكة المتحدة لم تتلق إجابات على الأسئلة التي طرحتها علينا. وأود أن أذكّر مرة أخرى بأن هذه ''الأسئلة'' التي وردت في ذلك الإنذار المشهور الذي أمهلنا مدة ٢٤ ساعة تتلخص في سؤال واحد فقط هو: ''لماذا فعلتم ذلك؟''. ومع ذلك، فإن بعض حلفاء بريطانيا الذين يجدر بهم أن يمارسوا تعنّتهم هذا في مكان آخر قد رددوا خطاب لندن بقولهم: ''عليكم الإجابة على أسئلة المملكة المتحدة والتعاون معها''. وإذا كانت لديكم أسئلة ليست لدينا فلعلكم تشاركوننا إياها بما أن المملكة المتحدة لا ترسل إلينا أية أسئلة إضافية. وسنكون ممتنين لكم.

ونسمع نفس مجموعة الاتهامات غير المثبتة مع ادّعاء أن هيئة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية باتت ''تؤيدها'' الآن. وأقول لكم بصراحة إن تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يتضمن أي دليل يمكن أن يساعد الجانب البريطاني على إثبات مزاعمه الزائفة حول ضلوع روسيا في حادث سالزبري. وثمة أمر واحد مهم جدا كان الجانب البريطاني يتوق لاستقائه من التقرير ولكنه فشل – ألا وهو استنتاج أن المادة المستخدمة في سالزبري روسية المنشأ. وعلى العكس من ذلك، فإن التحليل السريع الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يؤكد سوى أمر واحد وهو أن هذه المادة يمكن

إنتاجها في أي مختبر تتوافر فيه المعدات اللازمة. وفي الواقع، لكي يتم إجراء تحليل مقارن يجب أن تكون بحوزة المرء عينة قياسية من هذه المادة السامة. وهذا النوع من المختبرات موجود على الأراضي البريطانية (مختبر بورتون داون الشهير)، وكذلك في الولايات المتحدة وفي عدد من البلدان الأخرى. وتركيبة هذه المادة معروفة منذ عام ١٩٩٨، عندما أدرجها مركز إدجوود للدراسات الدفاعية التابع للجيش الأمريكي في قاعدة بيانات معهد الولايات المتحدة الوطني للمعايير. وعلاوة على ذلك، إذا قمت بالبحث عن الكلمة المفتاحية ''نوفيتشوك'' (Novichok) في صفحة ''Google Patents'' على الإنترنت (صفحة البحث عن براءات الاختراع ضمن محرك ''غوغل'')، فستجد أكثر من ١٤٠ براءة اختراع تم إصدارها في الولايات المتحدة وحدها ترتبط باستخدام هذه المادة السامة وبالحماية من آثارها.

لقد مر شهر واحد وأسبوعان منذ وقوع حادث سالزبري في ٤ آذار/مارس، ولكن لم تهدأ بعد وتيرة اكتشاف الثغرات والتناقضات في هذه القصة التي هي كلها من نسج الخيال. بل على العكس، يتضاعف عدد هذه الثغرات بسرعة مذهلة. ونحن لا نشعر بالدهشة من هذا النمط السلوكي الذي اختارته لندن. وفي وقت مبكر من اليوم، في دورة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ألقى ممثل بريطانيا ببيان، معتمدا كالعادة على الأكاذيب والمعلومات المضللة بشأن دوافع روسيا والأساليب والوسائل التي استخدمتها، فأعلن مرة أخرى ما يلي: ''إن لدى روسيا سجلا مثبتا من عمليات الاغتيال التي ترعاها الدولة''. ولديّ سؤال: ''مثبت'' مِن قِبل مَنْ؟ وبطبيعة الحال، أعقب ذلك العديد من الإشارات إلى ''قضية ليتفينينكو'' مدعومةً بحجج تعتمد على ''المفهوم الجديد'' للنظام القانوني البريطاني، من قبيل: ''يرجّح أن الرئيس بوتين وافق على ذلك''، و ''ربما كانت الدولة الروسية متورطة''، و ''قد تكون الدولة الروسية هي الراعية''، و ''لقد كان هناك العديد من الهجمات التي يشتبه برعاية دولة روسيا لها''.

حضرات السيدات والسادة،

كل ما نراه ونسمعه اليوم هو ليس بجديد.

لقد عشنا ذلك بالفعل في قضية تسمم ألكسندر ليتفينينكو – حيث كان هناك افتقار تام إلى الشفافية من الجانب البريطاني الذي يخفي حتى الآن أي معلومات موثقة يمكن أن تساعد على تحديد الصورة الكاملة لما حدث للسيد ليتفينينكو. وبالنسبة لأولئك الذين لا يدركون التفاصيل، سأقول إن المملكة المتحدة هي التي عمدت بكل بساطة إلى إضفاء صفة السرية على هذه المعلومات.

ولم يخرج تقرير فريق المساعدة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل عن ''أسلوب العمل'' الذي تتبعه لندن. ففي الملخص التنفيذي الذي رفعت عنه السرية من تلك الوثيقة، والذي يرد في صفحة ونصف الصفحة، لم يكتف الجانب البريطاني بمنع خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من ذكر أنواع المساعدة التقنية التي طُلبت منهم، بل ومنعهم كذلك من ذكر اسم المادة الكيميائية السامة التي حددها مختبر بورتون داون. واختارت لندن إخفاء كل هذه المعلومات في الجزء السري من التقرير. ولو تمت مناقشة المعلومات علنا في جلسة المجلس لكان في ذلك خرق لقواعد السرية التي تحكم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الواضح لنا لماذا تم ذلك.

حسنًا، بما أن الجانب البريطاني يحرم أعضاء المجلس من حقهم في مناقشة الأحكام التي اختارتها لندن لإدراجها في الجزء الموضوعي من التقرير، فلنناقش ما لم يُدرج فيه. فهو، أولا وقبل كل شيء،

لا يتضمن أي ذكر للاتحاد الروسي، مما يتوافق تماما مع الاستنتاجات التي أفصح عنها مختبر بورتون داون في وقت سابق. وليس هناك أي ذكر لأهم معلومة، ألا وهي كيفية حدوث الآثار التي لحقت بسيرغي ويوليا سكريبال وكذلك نيكولاس بايلي. ولا يوجد بالمثل أي إشارة إلى سجلات العلاج الخاصة بهم وطرقه.

ولن تجدوا أي تفسيرات للطريقة التي أمكن بواسطتها اكتشاف المادة الكيميائية السامة المعنية، التي هي ''مادة متقلبة للغاية في البيئة الرطبة'' إذا ما أردنا تصديق مخترعها المزعوم السيد ميرزايانوف، وبتركيز عالٍ عقب ما يقرب من ثلاثة أسابيع من وقوع الحادث؟ وليس ثمة كلمة واحدة يمكن أن تفسر لماذا لم تؤثر تلك المادة، التي يزعم أن مفعولها المميت يفوق عشر مرات مادة ''VX''، في بعض الضحايا إلا بعد مضي سبع ساعات من لحظة وقوع الحادث بينما أثرت في بعضهم الآخر بشكل فوري؟ ربما يتحدث السيد ميرزايانوف ومختبر بورتون داون عن مادتين كيميائيتين سامتين مختلفتين؟

وإلى جانب ذلك، لن تجدوا أي تفسير منطقي يشرح كيف أمكن العثور على عنصر كيميائي سام غير متحلل تعرّف عليه مختبر بورتون داون في عينة من دم إحدى الضحايا أُخذت بعد ١٨ يوما من تعرّضها للمادة. ومن الغريب أن العينة المأخوذة من ضحية أخرى تعرضت لتسمّم أشد خطورة كانت مختلفة. وهذه الحالة ليست فقط شاذة بالنسبة للمواد التي تصيب الجهاز العصبي، بل وقد تدل في الوقت نفسه على أنه ''من المحتمل جدا'' أن تكون المادة الكيميائية السامة التي اكتشفها مختبر بورتون داون قد حُقن بها دم الضحية التي كانت قد أُدخلت في غيبوبة اصطناعية قبل أخذ العينة، وبالتالي لم يتح للمادة الوقت الكافي لكي تتفاعل على مستوى الكيمياء الحيوية.

وثمة سؤال هام جدا يتبادر إلى ذهني في هذا الصدد. ففي ٥ نيسان/أبريل، بعد أن نقلتُ ما قاله بوريس جونسون، وزير الخارجية البريطاني، بشأن حيازة مختبر بورتون داون لعينة من المادة ''A-234''، أجابت الممثلة الدائمة لبريطانيا العظمى بادعاء أن المملكة المتحدة يحق لها إجراء مثل هذه الاختبارات لأغراض دفاعية. فهل يعني هذا ضمنا أن خبراء محترمين من مختبر بورتون داون قد أجروا اختبارات على هذه المادة ومواد كيميائية سامة أخرى غير مدرجة في جداول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ذات الصلة، وأنها موجودة بحوزتهم؟ أعتقد أن الوقت قد حان لكي يقوم خبراء مختبر بورتون داون، في إطار عملهم ضمن المجلس الاستشاري العلمي لتقرير المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع للمنظمة، بإطلاع الأوساط العلمية على ما أجروه لأغراض دفاعية من دراسات حول مادة ''A-234''، وربما حول مواد كيميائية سامة أخرى تشكل تهديداً لأهداف الاتفاقية. ولكن دعنا من الأوهام — فالنمط السلوكي الذي اختارته المملكة المتحدة في سياق حادث سالزبري يشير بوضوح إلى أن هذا لن يحدث أبدا. وبكل بساطة، فإن المملكة المتحدة وحلفاءها ليسوا مهتمين بالدخول في مناقشة فنية. أما بالنسبة للكيميائيين والخبراء المحترفين، فإنهم يواصلون التشكيك في الرواية البريطانية الرسمية مع مرور الأيام على نحو أقوى فأقوى.

السيد الرئيس،

للأسف، لا يسعنا إلا أن نطرح أسئلة على ضوء تفسير لندن الفضفاض للغاية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. فعلى سبيل المثال، يشير الجانب البريطاني دائماً إلى أن تحقيقاته تجري وفقاً للفقرة ١ من المادة السابعة من الاتفاقية. وكان من الممكن أن نصدّق هذه الإشارة لو كان هذا التحقيق يستهدف أشخاصا طبيعيين واعتباريين خاضعين للولاية القضائية للمملكة المتحدة. وأعتقد أنه غني عن

البيان أن روسيا لا تخضع للولاية القضائية للمملكة المتحدة. لذلك، نطلب من الجانب البريطاني أن يوضح ما إذا كانت تصريحات داونينغ ستريت حول تورط روسيا المزعوم في حادث سالزبري تمثل محاولة لممارسة ضغط سياسي على المحققين، أم أنها استنتاج نهائي لتحقيقات سكوتلاند يارد. أم أن من الطبيعي في إطار النظام القانوني البريطاني أن تقوم الحكومة بتسمية الجناة مسبقا ثم تعمد هيئات التحقيق إثر ذلك إلى تكييف تحقيقاتها مع هذا الاستنتاج؟

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن أي شكوك بشأن تنفيذ دولة عضو ما بحسن نية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية يتعين معالجتها في إطار المادة التاسعة من الاتفاقية. وهذا ما يجب أن يتم – فنحن لا نعرف أي معنى آخر لكلمتي ''shall'' (بمعنى ''على فلان القيام بكذا'') و''should'' (بمعنى ينبغي كذا). وسنكون ممتنين لأهل اللغة الإنكليزية لو بينوا لنا ما هي الحالات التي يمكن فيها لهاتين الكلمتين أن يكون لهما طابع غير إلزامي. ولو تم ذلك لكان مفيدا للغاية في نشاطنا العملي مستقبلا في المجلس.

وبما أنه تم تجاهل اقتراحاتنا العديدة للندن بالبدء في التعاون المنصوص عليه في المادة التاسعة، كما تم تجاهل الطلبات المقدمة من هيئة الادّعاء العام بالاتحاد الروسي بشأن تقديم المساعدة القانونية في قضايا جنائية وفقا للفقرة ٢ من المادة السابعة، فلم يتبق أمامنا من حل آخر سوى أن نوجه بأنفسنا طلبا وفقَ الفقرة ٢ من المادة التاسعة يتضمن عددا من الأسئلة الموجهة إلى المملكة المتحدة بشأن الحادث الذي وقع في سالزبري في ٤ آذار/مارس. كما وجهت جهة التمثيل الروسية في لاهاي مذكرة شفوية مماثلة إلى الجانب البريطاني عن طريق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي ضوء ما تقدم، فإننا مقتنعون بأنه يتعين على المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ابتغاء اتخاذ إجراءات تهدف إلى تعزيز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، أن يعد ويقدم في أقرب جلسة للمجلس التنفيذي للمنظمة وفقا للفقرة ٥ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاقية، مشروعَ قرار ينص على إدخال تعديلات على المرفق المتعلق بقوائم المواد الكيميائية. وهذا القرار لن يتيح فحسب التصنيفَ الرسمي للمادة التي حددها مختبر بورتون داون على أنها مادة عسكرية سامة، بل وإخضاعها هي وسلائفها للمراقبة المنتظمة من قبل المنظمة. وهذا هو بالضبط ما كان ينبغي أن تقوم به منذ فترة طويلة تلك الدول التي، كما تبيّن لنا اليوم، تتوافر لديها جميع البيانات اللازمة لاتخاذ مثل هذا الإجراء، بما في ذلك عينات تلك المادة الكيميائية السامة، بدلا من استخدام منتديات المنظمة ومجلس الأمن لتوجيه اتهاماتها التي لا أساس لها بانتهاك روسيا التزاماتها بموجب الاتفاقية.

السيد الرئيس،

إن حملة التضليل هذه التي هي أشبه بحرب شنتها السلطات البريطانية ضد روسيا فيما يتصل بما يسمى ''قضية سكريبال'' ليست سرا خافيا على أحد. فالمملكة المتحدة تتجاهل قواعد القانون الدولي والقانون بشكل عام، وتتجاهل المبادئ والأعراف الدبلوماسية والحس السليم، بل وحتى أبسط قواعد اللياقة. وإزاء خلفية من الصمت المطبق من جانب السلطات البريطانية المختصة حول موضوع القضية، وكذلك التصريحات والادعاءات الكثيرة ذات الطبيعة السياسية التي استهدفت روسيا منذ البداية، يظهر المزيد والمزيد من الروايات الجديدة لما حدث، وهو ما يبرز التناقضات المهمة والادعاءات ومحاولات التضليل الصارخ التي لا تحاول لندن حتى إنكارها. وإن الأمر كله متصل بإثارة المشاعر. فمن يقومون

بذلك يعوّلون على أنه إزاء خلفية الاتهامات العديدة عديمة السند والإشارات إلى منظمات تحظى بتقدير كبير مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بادّعاء أنها ''أكدت تماما استنتاجات الجانب البريطاني بشأن تورط روسيا'' (وهو ما أؤكد مرة أخرى أنه محض افتراء)، لن تحاول الدول الثالثة والرأي العام تمحيص دقائق التحليل الكيميائي والتناقضات العديدة في الادعاءات المعلنة. لقد كان وينستون تشرشل يقول إنه لا يوجد شيء اسمه الرأي العام، ولكن هناك فقط الرأي المنشور. ولا يتوانى البريطانيون ولا وحلفاؤهم عن استنساخ ادعاءاتهم الزائفة ومضاعفتها عبر وسائط الإعلام.

ولم يطرح الجانب البريطاني علينا إلى الآن سوى سؤالين. أما نحن فقد طرحنا على السلطات البريطانية ٤٧ سؤالا. وها هي ذي الأسئلة. ولقد تلقينا إجابتين جزئيتين على سؤالين فحسب. ولا إجابات على الأسئلة التي طرحناها خلال جلسة المجلس السابقة بشأن هذه المسألة في ٥ نيسان/أبريل، وسيكون لدينا المزيد من الأسئلة في المستقبل. لقد وعدناكم بأننا لن نترك هذه المسألة تمرّ.

ولإطلاعكم على الجانبين العلمي والوقائعي للمسألة، فإننا سنوزع عليكم، بشكل مستقل، البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي في الدورة التاسعة والخمسين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إضافة إلى قائمة مرتبة زمنيا بالأحداث أعدتها سفارتنا في لندن. وسنعمم عليكم لاحقا هذا البيان أيضا.

أما السلطات البريطانية فهي مشغولة بتدمير الأدلة والقرائن على نحو منهجي في الخفاء. فقد قُتلت الحيوانات الأليفة التي كانت لدى سكريبال الأب والابنة دون أخذ أي عينات دمّ. ويتم ''تطهير'' الأماكن التي زاراها: الحانة، والمطعم، ومقعد الحديقة، والتربة في الحديقة، وما إلى ذلك. وفي نفس الوقت يستمر الناس العاديون في ساليزبري في عيش حياتهم العادية وكأن شيئا لم يكن. ويُتحفّظ على يوليا سكريبال في مكان مجهول. ولا يتاح الاتصال القنصلي بهذه المواطنة الروسية. وهنا أذكّر بأن أحدا لم ير يوليا أو سيرغي سكريبال منذ ٤ آذار/مارس. وهذا مع أن هذين المواطنين الروسيين تعرضا لجريمة شروع في القتل تحمل سمات العمل الإرهابي.

وأود أن أعيد تأكيد موقفنا المبدئي – إننا لن نقبل نتائج أي تحقيقات وطنية أو دولية دونَ الاطّلاع على كامل المعلومات، بما في ذلك بيانات التحقيق الجنائي أو التقارير التقنية الكاملة للمختبرات، ودون إعمال حقنا في الاتصال القنصلي بالمواطنين الروس، وكذلك، وهو الأهم، دون مشاركة مباشرة لخبراء روس في جميع الإجراءات المتعلقة بتوضيح ما جرى في ساليزبري في ٤ آذار/مارس.

وثمة شيء وحيد مؤكد بالنسبة لنا في هذه المرحلة. وهذا الشيء هو أن لندن تواصل إخفاء معلومات حاسمة لكشف الحقيقة، ولا تقبل بأي شفافية بشأن هذه المسألة.

وتجدر الإشارة مجددا إلى قيام السفارة البريطانية في موسكو في الآونة الأخيرة بتعميم المعلومات التالية المثيرة للمشاعر، وهو ما كرره ممثلا بريطانيا الدائمان لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة:

١ – خلال السنوات العشر الماضية، كانت روسيا تنتج وتكدّس كميات من مادة ''نوفيتشوك''.

٢ – أجريت في روسيا اختبارات حول كيفية استخدام المواد السامة للقتل.

٣ – كانت المخابرات الروسية مهتمة بسيرغي سكريبال منذ عام ٢٠١٣.

يا للعبقرية! لكم مني كل الإعجاب أيها السيدات والسادة.

عوداً إلى رسالة الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة التي عُمّمت اليوم، بما في ذلك على الأعضاء الدائمين في المجلس. وكالعادة، تعج هذه الوثيقة بأكاذيب وادعاءات وافتراءات لا أساس لها من الصحة، وبعبارات من قبيل ''من المحتمل جدا''، و''قد يكون''، و''مما يشتبه به''. وقد بلغت الجرأة بالمملكة المتحدة أن أصدرت أحكامها على إعلاننا الكيميائي الموجّه إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وناقشت كذلك أساليب عمل أجهزتنا الخاصة. ولكن زملاءنا البريطانيين قد ذهبوا هذه المرة إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد اتهموا بشكل مباشر الرئيس بوتين بالتورط شخصياً في برنامج الأسلحة الكيميائية. لقد عبروا عن هذا الاتهام من دون استعارات مجازية أو ربط بين أمور مختلفة، ومن دون عبارات من قبيل ''من المحتمل جدا''. ولطالما أثارت دهشتي وحيرتي تصورات زملائنا البريطانيين الخيالية، هُم وغيرهم، عن كيفية عمل نظام السلطة في روسيا. فعلى ما يبدو أنهم في لندن يعتقدون أن رئيس روسيا يمارس في وقت فراغه هواية تطوير برنامج للأسلحة الكيميائية. ولا أدري إن كنتم تدركون في لندن، أو هنا في جهة التمثيل البريطانية، أنكم قد تجاوزتم خطا أحمر بخروجكم عن حدود التهذيب والسلوك المقبول. وأعتقد أن علينا التوجه بالشكر إلى رئيسنا على ما يتحلى به من ضبط شديد للنفس.

لِمَ تحتاجون إلى القيام بذلك كله؟

الإجابات واضحة وضوح الشمس.

هذه مساع الغرض منها تشويه صورة روسيا بشكل عام والتشكيك في مشروعيتها على الساحة الدولية. وقد كنت محقا حين قلت إن حادثتي ساليزبري ودُوما في سورية مترابطتان. أولا لأنهما عملان استفزازيان، وثانيا، لأنه يدّعى أن روسيا لها صلة بكلتيهما.

وهذا الاستفزاز القذر ضد روسيا يهدف إلى تعميق الهوة بين روسيا والاتحاد الأوروبي – وهو السيناريو الذي تفضله المملكة المتحدة عشية خروجها من الاتحاد الأوروبي.

هذا كل ما لدي.

وفي الختام، اسمح لي سيدي الرئيس أن أقتبس مرة أخرى من الأدب الكلاسيكي. وأقتبس هذه المرة من ويليام شيكسبير، الذي كتب في مسرحيته ''الملك هنري السادس'' أن ''الشك يطارد العقل الآثم''. وإن كان الأمر كذلك فرجاء ابذلوا شيئا من الجهد كي تغلّفوا ''شكوكم'' بغلاف ورقي أنيق. وإلا فإنها ستكون غير مقنعة. إنني حتى مشفق عليكم.

وسننتظر بفارغ الصبر تتمة هذا المسلسل المثير. وإذا تقاعس الجانب البريطاني عن الإعلان دون تأخير عن أي معلومات جديدة أو ''اكتشافات'' تثير المشاعر على غرار ما أشرت إليه اليوم، فإننا نحتفظ لنفسنا بالحق في أن نطلب نحن عقد مثل هذه الجلسة.

ولا تظنُّوا بأنكم ستنجحون في الاختباء خلف ذلك الستار السمّي الوهمي الذي صنعتموه بأكاذيبكم وافتراءاتكم. فالقصة لن تنتهي بتقديم المساعدة التقنية إلى بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بل سنستمر في الضغط حتى نحصل منكم على الوقائع.

فالقضية كلها بلا شك ''سامة''. ولقد استطعتم حشوها بأكاذيب سامة. ونحن نتفق وإياكم في شيء واحد. وهو أنه لا بد من المساءلة في هذه القضية. ولا بد من إنزال العقاب بالمسؤولين عن هذا الاستفزاز.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان أدلى به رئيس الوفد الروسي والممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السفير أ. ف. شولغين في الدورة التاسعة والخمسين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

سيدي الرئيس

أود أن أبدأ كلامي بكلمات للمفكر العظيم مارتن لوثر: ''الكذبة كرة ثلجية تكبر كلما دحرجتها''.

وينطبق هذا القول المأثور الحكيم تماما على السياسة. فمن يختار طريق الخداع لا بد وأن يكذب مراراً وتكراراً، ويختلق تفسيرات للتناقضات، ويمارس أساليب التضليل والخداع. وبدافع اليأس، يفعل كل ما بوسعه لتغطية الأكاذيب وإخفاء الحقيقة.

لقد وجدت المملكة المتحدة نفسها الآن على هذا الطريق الزلق. ويمكننا أن نرى مثالا ساطعا على ذلك كله في ما يسمّى ''قضية سكيربال'' المختلقة من قبل السلطات البريطانية: فهذا الاستفزاز السافر ضد روسيا، المصحوب بحملة دعاية غير مسبوقة، قد قامت به مجموعة من البلدان وتوّجته بإجراء غير مسبوق لطرد دبلوماسيين تحت ذريعة واهية. ولكن دعونا نوضح أن هذه المجموعة لا تمثل المجتمع الدولي – بل هي أبعد ما تكون عن ذلك.

لقد مر شهر منذ أن ألقت رئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي ببعض الاتهامات البالغة الخطورة على روسيا بخصوص الاستخدام المزعوم لأسلحة كيميائية. وقد انتظرنا تفسيراً لوقت طويل، متوقعين أن يدعم زملاؤنا البريطانيون في نهاية المطاف هذه التصريحات المدوية بحقائق يمكن ربطها، ولو من بعيد، بأي منطق عقلاني. وقد اقترحنا عليهم مرارا أن نعمل معا للتحقيق في الأحداث التي شهدتها ساليزبري، وأرسلنا طلبات للحصول على معلومات. وجاء الرد على شكل تصريحات متعجرفة ومتغطرسة مفادها أنه على روسيا الاعتراف بالجريمة.

وما زال الجانب البريطاني يهيل علينا الاتهام فوق الاتهام، ويسارع إلى نشر المزيد والمزيد من الروايات الجديدة غير المترابطة في الغالب. وما عاد بإمكان السياسيين والمسؤولين البريطانيين التوقف عن إمطارنا بسيول جديدة من الأكاذيب. وتعمد لندن إلى تخريب كل محاولة لإجراء تحقيق موضوعي حقيقي في الحادث الذي شهدته ساليزبري بمشاركة خبراء روس. فكل شيء محاط بهالة من السرية، والسلطات تدعي أنها تجري التحقيقات الوطنية الخاصة بها. ومع ذلك، فقد تم بالفعل تحديد ''الجاني''.

والسبب الذي يجعلهم يفعلون ذلك واضح: فالبريطانيون حريصون على أن يتفادوا، بأي ثمن، ظهور الصورة الحقيقية للواقعة، وحريصون على إخفاء كل الأدلة التي من شأنها أن تسقط عنهم القناع. إنهم يحاولون ببساطة كسب الوقت. فبالفعل، كلما مر الوقت كلما ازدادت صعوبة فهم ما حدث (أو لم يحدث) حقا في ساليزبري.

إن الأكاذيب تخشى الحقيقة دوما، فالحقيقة هي أمضى سلاح ضدها. فلننظر إذن إلى الحقائق المجردة التي توضح كيف تنشر الحكومة البريطانية، بصورة وقحة وخرقاء، ادعاءاتها بخصوص قضية ''سكريبال''.

الكذبة الأولى

إن روسيا لا ترد على أي من الأسئلة المشروعة التي وجّهتها المملكة المتحدة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٨ إلى سفير الاتحاد الروسي إلى لندن، ألكسندر ياكوفينكو (وما زال بعض حلفاء المملكة المتحدة يكررون هذا الكلام كمن يقرأ تعويذة).

أود أن أذكركم بأن الجانب البريطاني قد اقترح أن نعترف بإحدى الروايتين اللتين ابتدعهما: إما أن تسمم سيرغي ويوليا سكريبال كان عملاً مقصودا من قبل روسيا، أو أن روسيا فقدت السيطرة على ترسانة الأسلحة الكيميائية التي يُزعم أنها تمتلكها. وبالرغم من وقاحة هذا التخيير، فإننا لم نتجاهله، بل أعطينا على الفور ردا لا لبس فيه: لا علاقة لروسيا بالحادث الكيميائي في ساليزبري. ولم تصلنا أي أسئلة أخرى من بريطانيا العظمى.

الكذبة الثانية

تتصرف بريطانيا العظمى في إطار من التقيد التام باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

إن الحقائق تشير إلى عكس ذلك تماما. فالمادة التاسعة من الاتفاقية تنص على إجراء الدول الأطراف مشاورات ثنائية بشأن أي قضايا متنازع عليها. ويمكننا بسهولة أن نرى أن المملكة المتحدة قد تقاعست عن الامتثال لهذا الحكم وما زالت ترفض التفاعل معنا. وفيما يتعلق بالمهلة البريطانية التي ذكرتها سابقا، والتي تم إبلاغ الاتحاد الروسي بها عن طريق سفيره، فلا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال ''عرضا للتعاون'' بالمعنى المقصود في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أو اعتبارها ''طلبا للمساعدة قانونية''.

ونحن من جانبنا أرسلنا في ١٣ نيسان/أبريل، من خلال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، رسالة إلى الجانب البريطاني بشأن الفقرة ٢ من المادة التاسعة تضم قائمة بالأسئلة المشروعة التي لدينا بشأن قضية سكريبال. وقد تصرفنا في ظل التقيد التام بالاتفاقية، ونتوقع أن يقوم شركاؤنا في لندن بالمثل. ولم يصلنا بعد أي رد. ويبدو الأمر كما لو أن بريطانيا العظمى تتجاهل الاتفاقية تماما أو أنها لا ترغب في التصرف وفقا لأحكامها.

وقد رأينا أيضا كيف اخترعت لندن شكلا جديدا من العمل: التحقق المستقل للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من النتائج التي خلص إليها الجانب البريطاني. واسمحوا لي أن أؤكد ما يلي: لا يوجد شيء من هذا القبيل في الاتفاقية. فهذا محض اختراع بريطاني. وبدلاً من الالتزام الصارم باتباع أحكام الاتفاقية، تحاول بريطانيا العظمى ذر الرماد في عيون الجميع.

الكذبة الثالثة

روسيا ترفض التعاون من أجل إثبات الحقيقة.

الواقع هو عكس ذلك تماماً. فروسيا مهتمة للغاية – وربما أكثر من أي دولة أخرى – بإجراء تحقيق نزيه ومفتوح ومحايد عن الحادث الذي وقع في سالزبري. وقد اقترحنا مراراً وتكراراً على الجانب البريطاني التعاون في التحقيق والتمسنا منه ذلك وطالبناه به. ولقد طرحنا للنظر في الدورة الاستثنائية السابعة والخمسين للمجلس التنفيذي مشروع قرار يتضمن دعوة موجهة إلى روسيا وبريطانيا العظمى لإقامة تعاون من هذا النوع، بمشاركة الأمانة الفنية. ولقد ذكرنا وقتها، ونؤكد الآن، أننا مستعدون للتعاون مع المنظمة وضمن إطارها.

ولكن لسوء الحظ اصطدمت كل جهودنا بجدار أصم بسبب عدم استعداد لندن للتفاعل على الإطلاق.

الكذبة الرابعة

الادعاء البريطاني بأن روسيا دأبت على تبديل رواياتها عن الحادث الكيميائي في سالزبري في محاولة لتفادي سيل الانتقادات الذي تتعرض له بسبب استخدامها المزعوم للأسلحة الكيميائية على الأراضي البريطانية.

في الواقع، هذا هو ما يفعله الجانب البريطاني بدفعه إعلامه المفترض أنه مستقل إلى عرض روايات لا حصر لها: في بداية الأمر كان السم في حقيبة ملابس، ثم على مقبض الباب، ثم في عبوة حنطة سوداء، ثم في مطعم، ثم في باقة الزهور، ثم في نظام تهوية السيارة، ثم في عطر، إلى غير ذلك.

الكذبة الخامسة

يُزعم أن القيادة الروسية ذكرت أن تصفية الخونة في الخارج هي سياسة رسمية ينتهجها الاتحاد الروسي.

هذا افتراء ومحض هراء. فليذكروا أين رأوا هذا. من الواضح أن المملكة المتحدة غير قادرة على تقديم مثال واحد لتصريح من هذا النوع لأن القيادة الروسية لم تقل أبدا أي شيء من هذا القبيل.

الكذبة السادسة

أكدت الاستنتاجات التي توصل إليها خبراء الأمانة الفنية استناداً إلى نتائج تحليل العينات التي تم أخذها من سكريبال الأب والابنة أنه تم تسميمهما بمادة من فئة نوفيتشوك.

إن خبراءنا العسكريين مستعدون لتقديم تقييمهم لما أوردته الأمانة الفنية في التقرير المتعلق بالاستنتاجات التي خلص إليها فريق خبرائها في بريطانيا العظمى.

وفي الوقت الحالي، سأقول شيئاً واحداً فقط: الزعم بأن الأمانة الفنية أكدت أن هذه المادة الكيميائية تحمل علامات دالة على كونها روسية المنشأ هو كذب واضح. فالتقرير نفسه ليس فيه كلمة واحدة بخصوص فئة نوفيتشوك، ولا تحتوي الاتفاقية على مفهوم كهذا. وفي تقرير الأمانة الفنية كذلك، لا يوجد أي تأكيد على ''البصمة الروسية'' في المادة الكيميائية التي وجدت في سالزبري.

وعلى الرغم من ذلك، سرّبت السلطات البريطانية على الفور لوسائل الإعلام العالمية ''أخباراً زائفة'' مفادها أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكدت على أن سكريبال وابنته قد سمما باستخدام مادة من فئة نوفيتشوك، مع ادعاء أن هذه المادة لم تُنتج سوى في الاتحاد السوفياتي وروسيا، ومن ثم فإن موسكو هي المسؤولة عن ذلك. وبالتالي فقد جرى تحريف الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمانة الفنية.

الكذبة السابعة

نوفيتشوك هو اختراع سوفياتي ومن غير الوارد أن تكون المادة قد أُنتجت في مكان سوى روسيا.

يجدر تذكّر أن نوفيتشوك هو الاسم الذي ابتُكر في الغرب لوصف مجموعة من مواد الحرب الكيميائية التي تم تطويرها في العديد من البلدان، بما في ذلك في المملكة المتحدة. وقد أكد وزير الخارجية بوريس جونسون في إحدى مقابلاته الأخيرة أن المملكة المتحدة تمتلك عينات من هذه المادة في المختبر الموجود في بورتون داون. وفي الواقع، نحن لدينا الكثير من الأسئلة لهذا المختبر. فسيكون من المثير للاهتمام معرفة الطريقة التي توصلوا بها إلى أن سكريبال وابنته قد سمما باستخدام غاز أعصاب من فئة نوفيتشوك. وأي عاقل سيدرك أن إثبات ذلك يتطلب امتلاك المكون الأصلي لسلائف المادة لمقارنته بالمادة الكيميائية التي تم العثور عليها. ومن ثم، فإن هذا المختبر يحتوي على مخزونات من مادة نوفيتشوك، وربما أيضاً من الترياق الذي ربما استُخدم لعلاج سكريبال وابنته.

ولم يكن هناك أبداً أي بحث أو تطوير أو عمل تجريبي أُجري في إطار أي برنامج تحت اسم ''نوفيتشوك''. وأكرر، لم يكن هناك أي برنامج بهذا الاسم. ففي الحقبة السوفياتية، وابتداءً من السبعينيات، لم يكن العلماء السوفيات وحدهم من يعملون على تطوير أنواع جديدة من المواد التي تصيب الجهاز العصبي، بل فعل ذلك أيضا العلماء البريطانيون والأمريكيون. فبذلك وُجد غاز الأعصاب الشهير VX. غير أنه في التسعينيات، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، قامت أجهزة المخابرات الغربية باستقدام مجموعة من الكيميائيين من روسيا وبصحبتهم ورقاتهم البحثية. وبدأ المتخصصون في الغرب دراسة المواد البحثية عن كثب، وبناءً عليها، بدأوا العمل في هذا المجال وحققوا شيئا من النجاح، وهو ما تم الإعلان عنه لعموم الجمهور.

ونحن نعلم جيدا أن المواد المؤثرة على الجهاز العصبي من فئة نوفيتشوك تُنتج في عدد لا بأس به من البلدان. وبخلاف شركائنا الغربيين، الذين يشيحون بأعينهم باستمرار قائلين إنهم يعرفون شيئا ما ولكن لا يمكنهم الكشف عنه لأن الأمر يتعلق بمعلومات سرية، فإننا نعمل بطريقة مختلفة. نحن نعمل مع المصادر المتاحة لعموم الجمهور. وهكذا، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتصل مكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية في الولايات المتحدة بالوكالة الروسية المسؤولة عن براءات الاختراع من أجل التحقق من إمكانية تسجيل براءة اختراع لمنتج اخترعه باحث أمريكي يدعى ت. روبن. وإليكم هذه الوثيقة (عُرضت على الشاشة).

وتخص هذه الوثيقة اختراع رصاصة من نوع خاص، حيث تضم تجويفا منفصلا يمكن ملؤه بأنواع مختلفة من المواد السامة. ولدى استخدام الاختراع المذكور، يتحقق الأثر القاتل عن طريق تأثير هذه المادة السامة على جسم الإنسان. وبعبارة أبسط، يدخل هذا النوع من الذخيرة ضمن اختصاص اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويتمثل مبدأ تشغيل الرصاصة في وجود مكونين يتفاعلان معا عند الارتطام بالهدف. ويمكن أن نقرأ في الصفحة ١١ من هذه الوثيقة الرسمية للولايات المتحدة أنه يمكن اختيار مادة واحدة

على الأقل لتحميلها داخل الرصاصة من مجموعة متنوعة من المواد المؤثرة على الجهاز العصبي تشمل التابون والسارين والسومان والسيكلوسارين و VG و VM و VR و VX و [انتبهوا!] المواد المندرجة في فئة نوفيتشوك.

وبعبارة أخرى، تؤكد هذه الوثيقة أنه في الولايات المتحدة لا يتم فقط إنتاج المواد المؤثرة على الجهاز العصبي من فئة نوفيتشوك، بل إنها مسجلة أيضا كسلاح كيميائي. وهذا شيء لم يمض عليه وقت طويل. فتاريخ براءة الاختراع هو ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك، يمكن من خلال البحث عن الكلمة المفتاحية ''نوفيتشوك'' (Novichok) في المرجع الشبكي ''Google Patents'' العثور على أكثر من ١٤٠ براءة اختراع أصدرتها الولايات المتحدة تتعلق باستخدام مادة الحرب الكيميائية نوفيتشوك وبالحماية من التعرض لها.

وهذه هي الوقائع الحقيقية، وليست محض كلام لا طائل منه، وهي ردنا على من يزعمون بوقاحة أن الاتحاد السوفياتي وروسيا امتلكا وأنتجا المواد المؤثرة على الجهاز العصبي من فئة نوفيتشوك.

الكذبة الثامنة

يزعم أن إحدى الضحيتين، وهي يوليا سكريبال، تتجنب الاتصال بأقاربها وترفض المساعدة القنصلية الروسية.

تخفي السلطات البريطانية يوليا سكريبال بعناية عن وسائل الإعلام والجمهور. ولا يُعرف المكان الذي توجد فيه. وليس فقط الممثلون الروس، بل وأقاربها أيضا، ممنوعون من الوصول إليها (رفضت السلطات البريطانية إصدار تأشيرة دخول لابنة عمها فيكتوريا). وهي غير قادرة على العودة إلى روسيا للدواعي الطبية ولتلقّي العلاج.

وتشير هذه الظروف إلى أن المواطنة الروسية يوليا سكريبال هي فعليا محتجزة كرهينة لدى السلطات البريطانية، حيث يجري احتجازها قسرا في الأراضي البريطانية وتعريضها لضغوط نفسية.

إنني لم أقدم سوى بعض الأمثلة على ما تنشره السلطات البريطانية من معلومات مضللة وعلى كذبها الصارخ. ويمكنني الكشف عن أكثر من هذا، ولكن ربما ينبغي أن أتوقف هنا. وقد عوّدتنا المملكة المتحدة على أنها لا تفكر حتى في سحب أي من ادعاءاتها، على الرغم من أنها لا أساس لها من الصحة.

وليس لدي شك في أننا سنرى مزيدا من المعلومات المغلوطة والتسريبات الكاذبة إلى وسائل الإعلام والهجمات الوقحة الموجهة إلينا من المسؤولين البريطانيين. ولكن لن يتم تقديم أي دليل حقيقي.

وتُظهر المملكة المتحدة عدم استعداد واضح للتعاون بشكلٍ كامل فيما يتعلق بالتحقيق في هذه القضية الغامضة. وهذا يقنعنا بأن المملكة المتحدة لا رغبة لديها على الإطلاق في الوصول إلى الحقيقة. فهي لا يمكنها أن تسمح بظهورها.

ويثير تقرير الأمانة الفنية عن الاستنتاجات التي خلص إليها الخبراء البريطانيون عددا من الأسئلة ويجعل من الواجب إجراء مزيد من العمل المتأني، بما في ذلك من قبل الجانب البريطاني. ويدرك كل أخصائي أنه لا يمكن الوصول إلى الاستنتاجات النهائية إلا في وجود مواد التحليل الكيميائي والطيفي للعينات المذكورة سابقا. ولم تقدم الأمانة الفنية هذه المواد سوى إلى لندن.

ونؤكد على أن روسيا لن تقبل أي استنتاجات دون تمحيص فيما يتعلق بقضية سكريبال إلى أن يتم الوفاء بشرط واحد بسيط: أن تُتاح للخبراء الروس إمكانية الوصول إلى الضحايا والاطلاع على نتائج عينات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المذكورة سابقا، إلى جانب المجموعة الكاملة من المعلومات الحقيقية المتعلقة بهذا الحادث والموجودة تحت تصرف لندن.

ولدينا أسباب قوية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن كل هذا ليس سوى عملية استفزاز فجّة موجهة ضد روسيا من قبل مخابرات المملكة المتحدة. وإذا استمر الجانب البريطاني في رفض التعاون معنا، فإن هذا لن يفضي إلا إلى ترسيخ اعتقادنا بأن هذه هي حقيقة الأمر.

سيدي الرئيس،

لا يسع المرء إلا أن يتذكر مقولة إن الكذب بالنسبة للبعض ليس وسيلة للتبرير بل وسيلة للدفاع. ففي ١٦ أبريل/نيسان، سمعنا تصريحا غريبا آخر مفاده كالآتي: إن مجموعة الدول السبع تدعو روسيا إلى الرد على الأسئلة المشروعة لبريطانيا العظمى فيما يتعلق بقضية سكريبال. وبإمكانكم اعتبار هذا البيان ردنا.

ونحن أيضا نود أن نسمع من الجانب البريطاني إجابات على الأسئلة المحددة العديدة التي طرحها الاتحاد الروسي بشأن الحادث الذي وقع في سالزبري. وعلاوة على ذلك، سنكون ممتنين لو شرح لنا ممثلو مجموعة الدول السبع سبب شن دولهم حربا دبلوماسية ضد روسيا استنادا إلى استنتاجات باطلة.

أشكركم سيدي الرئيس.

ونرجو منكم تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية للدورة الاستثنائية الحالية للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

المرفق الثالث للرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

مذكرة من الاتحاد الروسي
بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية

بشأن جهود الاتحاد الروسي في إعداد وتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية

فيما يتعلق بالهستيريا المتواصلة من جانب الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حول ''قضية سكريبال'' والاتهامات الموجهة ضد روسيا بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، فإننا نشير إلى ما يلي.

لم تنتج روسيا أي مواد سمية ولم يكن لديها أي مرافق لإنتاجها باستثناء تلك المواد السمية التي أعلنتها روسيا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٧. وقد أعلن الاتحاد الروسي عن جميع المخزونات، وفحصها ممثلو الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتم تدميرها تحت رقابة مفتشي الأمانة الفنية، التي رصدت عملية التدمير على أساس منتظم. ونتيجة لذلك، فإنه لا توجد في الوقت الحاضر أي مواد سمية في المخزونات.

وبالنظر إلى حالات فقدان الذاكرة التي تصيب الأطراف الرئيسية التي تقف خلف الاتهام عديم السند المذكور أعلاه والموجه ضد روسيا، فإننا نود أيضا أن نشير إلى أن الاتحاد السوفياتي قام بعدد من المبادرات على صعيد الكشف عن إمكانات الحرب الكيميائية لديه قبل فترة طويلة من فتح باب التوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

فقد أعلن الاتحاد السوفياتي في نيسان/أبريل١٩٨٧، في براغ، أن إنتاج الأسلحة الكيميائية لديه قد توقف (كانت الولايات المتحدة تنتج أسلحة كيميائية ثنائية حتى عام ١٩٩٣). وليس لدى الاتحاد السوفياتي أسلحة كيميائية خارج حدوده.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، قدم المشاركون في المفاوضات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في جنيف عرضا لعينات من الأسلحة الكيميائية السوفياتية. وردا على هذا العرض في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وزع الاتحاد السوفياتي وثيقة رسمية تضم معلومات عن الذخائر الكيميائية.

وفي أيار/مايو ١٩٨٩، أُعلن أن الاتحاد السوفياتي لم يساعد أي بلد في استحداث وإنتاج الأسلحة الكيميائية، أو في تشييد أو استخدام مرافق إنتاجها أو تخزينها، ولم يورّد أسلحة كيميائية إلى الخارج، وأنه تقيد تقيدا صارما بسياسة عدم نشر الأسلحة الكيميائية خارج إقليمه. ومع ذلك، وعلى إثر مبادرة من عدد من الدول الغربية، جرى في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ تفتيش مواقع تخزين الذخائر المدفعية لمجموعة من القوات السوفياتية في ألمانيا وبولندا بحثا عن الأسلحة الكيميائية. واستنادا إلى نتائج تلك الزيارات، ثبت عدم وجود أي ذخائر كيميائية. وفي الوقت نفسه، كانت روسيا على علم بوجود ترسانة من الأسلحة الكيميائية للولايات المتحدة في أوروبا. ومع ذلك، ومن منطلق افتراض حسن النية في العلاقات، لم تقدم روسيا طلبا للتفتيش.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، تم توقيع مذكرة وايومنغ السوفياتية – الأمريكية كتدبير تحضيري لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وعلى سبيل إظهار الثقة في أن كلاً من الدولتين الرئيسيتين تفهم الاتفاقية المستقبلية وتلتزم بالامتثال لها على نحو متساو.

وجرى في إطار تلك المذكرة تبادل ثنائي للبيانات عن مخزونات الأسلحة الكيميائية ومواقع تخزين هذه الأسلحة. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، وحتى فتح باب التوقيع على الاتفاقية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس، كانت هناك سلسلة من الزيارات إلى المرافق السوفياتية (الروسية) والأمريكية.

ولم تكن هناك أي أسئلة بشأن وجود أي نوع من المخزونات غير المعلنة من الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها.

وقد كانت روسيا من بين أول الموقّعين على الاتفاقية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وبالتالي فقد التزمت، وفقا لأحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، المبرمة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٩ (المادة ١٨)، بـ ''الامتناع عن إتيان أعمال من شأنها تعطيل موضوع وغرض معاهدة''.

بدء ظهور الأسئلة مع هجرة ف. ميرزايانوف إلى الولايات المتحدة

وفي أوائل التسعينيات، عندما انهار الاتحاد السوفياتي وبدأ الاقتصاد الروسي يعاني من صعوبات، برز في روسيا مصطلح جديد هو ''نزوح الأدمغة'' في اتجاه الغرب، حيث انتقل بعض العلماء الذين حققوا نتائج معروفة جيدا في مجال العلوم إلى بلدان أخرى لتحسين وضعهم المالي. وقرر ف. ميرزايانوف أن يفعل الشيء نفسه، ولكن ليس بالاعتماد على إمكاناته الفكرية الخاصة، بل عن طريق ''اللعب'' بورقة معرفته المفترضة في مجال الحرب الكيميائية. وقد لوحظ أن منشوراته الأولى لم تتضمن أي معادلات ذات صلة بالمواد السامة. ونُشرت أول دراسة كبيرة له باللغة الروسية في مطلع القرن الحادي والعشرين. وتضمّن هذا المنشور لمحة تاريخية عن حياته. ولم يتضمن هذا المنشور أي معادلات على الإطلاق، ولم يورد أي أساليب لتركيب المواد السمية. وأكد ذلك أن ميرزايانوف لم تكن لديه أي معرفة حقيقية، لأن مسؤولياته في المؤسسة العلمية كانت تشمل تقديم الدعم التقني للعمل المنفذ. وفي الوقت نفسه، في أوائل التسعينيات، كان عدد من المواد الكيميائية التي يمكن إدراجها ضمن الفئة التي بدأ ميرزايانوف يذكرها في وقت لاحق معروفا بالفعل.

ويمكن أيضا ذكر الأمثلة التالية. ففي الجمهورية التشيكية، كان العلماء، وعلى وجه الخصوص الأستاذان ج. ماتوسيك و إي. ماسيك، يعملون في موضوع حماية السكان في ظروف الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية. وهؤلاء هم العلماء الذين يستحقون الاحترام. وأشار هذان العالمان في منشوراتهما في عام ١٩٩٤ إلى وجود طائفة كاملة من المواد الكيميائية التي تمثل على وجه التحديد أخطارا محتملة من وجهة نظر الحماية من الأسلحة الكيميائية. وكشف العالمان عن عشرات من هذه المواد الكيميائية. وتورد تلك المنشورات البيانات المتعلقة بالمواد الكيميائية دون ذكر أي علاقة بروسيا وكل ما يحدث الآن في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشمل المنشورات بيانات تتعلق بسمية هذه المواد الكيميائية، مع ما يقابل ذلك من معادلات هيكلية كبيرة وغير ذلك من المعلومات.

وكان باب التوقيع على الاتفاقية قد فُتح بالفعل أمام الدول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وتنص الاتفاقية على الإجراءات الواجب اتباعها لإدخال تغييرات على المواد الكيميائية المدرجة في

جداول الاتفاقية. ولكن إدخال أي تغييرات على الاتفاقية في تلك المرحلة كان من الممكن أن يؤدي إلى تأخير بدء تنفيذها. ولهذا السبب تحديدا لم يُتخذ أي إجراء من جانب أي دولة كانت على علم بهذه المواد الكيميائية الجديدة.

بداية تداول اسم مجموعة مركبات "نوفيتشوك" على نطاق واسع بعد نشر التقرير الصادر عن مركز هنري ل. ستيمسون في عام ١٩٩٥ في الولايات المتحدة

قُدمت المعلومات المتعلقة بالبنية التركيبية لعائلة المركبات العضوية الفسفورية، التي وحّد المؤلف الإشارة إليها تحت اسم مركبات ''نوفيتشوك'' (Novichoks)، للمرة الأولى في الطبعة الثانية من دليل مواد الحرب الكيميائية والبيولوجية الذي كتبه د. هانك إليسون في الولايات المتحدة. ويقدم الدليل البنية التركيبية لحوالي ستين مركباً ترتبط بمجموعة مركبات ''نوفيتشوك''، وفقا للمؤلف. وأورد المؤلف لكل مركب رقما تعريفيا في تصنيف سجل الجمعية الأمريكية للمستحضرات الكيميائية، وهو الأمر الذي يدل على أن هذه المركبات قد جرى تركيبها وتسجيلها في قاعدة بيانات سجل المستحضرات الكيميائية. وفي بعض الطبعات، لم يكن لبعض المركبات قيد في سجل المستحضرات الكيميائية.

وتضمنت قاعدة بيانات الأطياف الصادرة عن المعهد الأمريكي للمعايير في نسخة عام ١٩٩٨ (NIST 98) معلومات عن البنيات التركيبية والأطياف الكتلية للمركبات الممثلة لعائلة ''نوفيتشوك'' التي جرى التعرّف عليها في العينات التي جمعت في موقع الحادث في سالزبري وفقا لما جاء في تقرير الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وتضمّنت قاعدة البيانات مصادر المواد، حيث أشارت إلى أن طيف هذا المركب مقدّم من مركز إدجوود الكيميائي البيولوجي التابع لقيادة البحث والتطوير والهندسة في جيش الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحقيقة تشير أيضا ودون لبس إلى أن هذه المادة قد جرى تركيبها وخضعت لطائفة واسعة من التحليلات.

وقد اضطر ف. ميرزايانوف، مدفوعا بالحاجة إلى تحسين وضعه المالي، للتعاون مع الترسانة المذكورة أعلاه وإعداد منشور جديد وإصداره في عام ٢٠٠٨ (State Secrets، باللغة الإنكليزية). والسؤال الرئيسي الذي يطرح نفسه هو سؤال متصل بهذا الكتاب تحديدا. فقد ظهرت في هذا الكتاب، لأول مرة بعد ١٢ سنة من الهجرة إلى الولايات المتحدة، معادلة لمادة تتوافق تماما مع البيانات الطيفية التي قدمتها ترسانة إدجوود في عام ١٩٩٨. وبطبيعة الحال، ومن وجهة النظر السياسية، ربط ف. ميرزايانوف هذه المادة الكيميائية بروسيا (وإلا فإنه لن يحصل على الأرباح). وهنا يبرز سؤال مشروع: إذا كان ميرزايانوف يعرف كل ذلك، فلماذا لم يكتب عنه من قبل؟ والإجابة واضحة: لم تكن لديه المعرفة في مجال البحوث الحقيقية لأن عمله كان مقتصرا على الدعم التقني للبحوث. وقد قُدّمت له البيانات من جانب ترسانة إدجوود.

وفي عام ٢٠٠٩، قدمت الولايات المتحدة هذا الكتاب إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ودرس المجلس الاستشاري العلمي لهذه المنظمة تلك المسألة عن كثب. ونتيجة لذلك، توصل المجلس الاستشاري العلمي إلى الاستنتاج الخاص به. فقد أشار إلى أن ''موضوع المركبات السامة الجديدة غير المدرجة في جداول المواد الكيميائية ... ما برح يجتذب اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة، لا سيما في أوساط المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من أن قدرا ضئيلا جدا من المعلومات ظهر في الفضاء العام، كانت هناك ادعاءات باستحداث فئة جديدة من المواد المؤثرة على الأعصاب، المعروفة باسم

مركبات ''نوفيتشوك''. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ادعى عالم سابق في مجال الدفاع أن سميّة بعض المواد من فئة ''نوفيتشوك'' يمكن أن تتجاوز سمية مادة VX''[1]. ولكن في الوقت نفسه، أفادت التقارير بعدم وجود أي بيانات موثوقة تؤكد وجود هذه المواد الكيميائية الجديدة. ولم يُربط هذا الاستنتاج بأي دولة طرف في الاتفاقية.

وفي الوقت نفسه، أعلن المجلس الاستشاري العلمي أن لكل دولة الحق في طرح مبادرة إذا كان لديها جميع البيانات اللازمة لإنشاء قاعدة بيانات للمواد الكيميائية وأن تدرجها ضمن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي وقت لاحق، دُرست المواد المقدمة من جانب المجلس الاستشاري العلمي في المؤتمر الاستعراضي للمنظمة. ولم يتخذ أي قرار.

هنا بالضبط تأتي اللحظة الحاسمة، التي يمكن أن تسمى "لحظة الحقيقة"

في وقت لاحق، وبعد أن رأى كتاب ف. ميرزايانوف النور، ظهرت بالاقتران معه في الأدبيات العلمية المتاحة لعامة الناس (لمؤلفين من الولايات المتحدة والجمهورية التشيكية وإيطاليا ودول غيرها) العديدُ من المنشورات المكرسة للبحث في المركبات التابعة لعائلة ''نوفيتشوك'' (مرفق قائمة بالمنشورات حول المواد الكيميائية العضوية الفسفورية السامة التي لا تندرج ضمن نطاق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية). وإن ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو أنه بغية إجراء البحوث، من الضروري تركيب عينات حقيقية من هذه المواد.

وقد كان بإمكان الدول التي أجرت هذه البحوث أن توفر المواد اللازمة لإدخال تعديلات على الاتفاقية فيما يتعلق بجداول المواد الكيميائية السامة وسلائفها بالاستناد إلى المادة الخامسة عشرة. ومع ذلك، لم تفعل ذلك أي دولة من الدول التي أجرت البحوث المعنية. ورغم ذلك، كانت قائمة المصادر تزداد طولا.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا؟ هل السبب هو عدم الاهتمام بتعزيز الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل عام؟ نود في هذا الصدد من الدول التي يشارك أخصائيوها في هذه البحوث أن تبين أي مادة من مواد الاتفاقية يستند إليها الأخصائيون الذين يجرون تلك البحوث حاليا؟

وفي ظل الوضع الراهن، بادرت حكومة المملكة المتحدة، ودون إجراء أي تحقيق، إلى اتهام روسيا مسبقا. وبغية منع الأخصائيين الروس من الوصول إلى سيرغي ويوليا سكريبال، وضع العاملون الطبيون البريطانيون، كما هو مفهوم، سكريبال الأب والابنة في غيبوبة اصطناعية، الأمر الذي أتاح لهم أخذ العينات الكيميائية الحيوية والتلاعب بحالتهما الصحية دون التشاور معهما على الإطلاق.

ويبدو أن الاتهامات المذكورة أعلاه من جانب المملكة المتحدة استندت إلى نتائج العمل الذي اضطلعت به جهات من بينها مركز الامتياز للدفاع الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي المشترك، الذي أنشئ في الجمهورية التشيكية.

(١) الفقرة ١١-١ من تقرير الدورة السادسة عشرة للمجلس الاستشاري العلمي (الوثيقة SAB-16/1 المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١).

وفي هذا المركز، يجري أخصائيون من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وبولندا وعدد من البلدان الأخرى تحت غطاء كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي على أراضي الجمهورية التشيكية البحوث والتطوير لمواد كيميائية سامة جديدة قد تكون مرتبطة بـ ''قضية سكريبال''. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الروسي بقرار رئيس الجمهورية التشيكية، السيد ميلوش زيمان، إجراء تحقيق شامل حول طبيعة الأعمال التي أجريت على الأرض التشيكية.

وإذا أُخذت في الاعتبار الوقائع التي عرضناها، يمكن للمرء أن يصل إلى استنتاج قاطع هو أنه منذ منتصف التسعينيات، أصبحت المواد التي صنفها عدد من المؤلفين في فئة المواد الكيميائية المسماة ''نوفيتشوك'' منتشرة على نطاق واسع في البلدان الغربية وفي متناول العديد من المختبرات الأجنبية. وفي هذا الصدد، يبدو أن البيانات المقدمة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن ربط هذه المواد السمية بالاتحاد الروسي باعتباره مصدر إنتاجها تتناقض مع المضمون الحقيقي لهذه المشكلة.

ووفقا لعدد من الخبراء الذين يتعاملون مع المعادلات البنيوية ومخططات التركيب، بإمكان أي مختبر كيميائي حديث يتوافر فيه ما يلزم من المعدات الخاصة ومستوى الحماية والأفراد المؤهلين تركيب مواد من فئة ''نوفيتشوك'' وإجراء بحوث حولها. ولا يمكن أن تكون هناك أي علامات فريدة يمكن أن تشير بشكل لا لبس فيه إلى البلد الذي أنتج المادة المستخدمة ضد عائلة سكريبال.

وعلى أي حال، فإن هذه الأعمال تشكل انتهاكا جسيما للمادة الأولى من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، التي يُحظر بموجبها استحداث الأسلحة الكيميائية أو احتيازها. والتصريحات الصادرة عن المملكة المتحدة حول تعرض سكريبال الأب والابنة لهجوم باستخدام إحدى مواد الحرب الكيميائية هي بمثابة تأكيد للانتهاك المشار إليه أعلاه. ولهذا السبب بالتحديد وصفت الأمانة الفنية المركب بأنه ''مادة كيميائية سامة'' في تقريرها المذكور أعلاه المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وعلاوة على ذلك، تنص المادة الأولى من الاتفاقية بوضوح على أن تتعهد كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بألا تقوم تحت أي ظرف بنقل الأسلحة الكيميائية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى أي مكان. وإن نشر كتاب ميرزايانوف، وكذلك منشورات المركز الموجود في الجمهورية التشيكية، هو بمثابة تيسير لنقل المعارف المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، وهذا يمثل نقلا غير مباشر للأسلحة الكيميائية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا قررت حكومة الولايات المتحدة، في انتهاك صارخ للاتفاقية، نشر هذا الكتاب؟ سيكون من المثير للاهتمام معرفة من سيجيب عن هذا السؤال. ونفترض ألا أحد سيجيب عن السؤال لأن هذا يمثل انتهاكا واضحا وجسيما للمادة الأولى من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ونحن نتذكر الهجوم الإرهابي البيولوجي الذي وقع في الولايات المتحدة عندما أُرسلت سلالات نشطة من الجمرة الخبيثة في عام ٢٠٠١.

وفي ذلك الوقت، ادّعت الولايات المتحدة فورا، وإن كان بنبرة أخف، أن هناك ''بصمة روسية'' في الموضوع. وفي النهاية، واستنادا إلى نتائج التحقيق الداخلي، تثبّتت الولايات المتحدة من أن الهجوم الإرهابي نفذه عالم يعمل في إحدى المؤسسات العلمية العسكرية في الولايات المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم يتخذ قراره بالانضمام إلى الجهود التي تبذلها الدول في سبيل مكافحة مظاهر الإرهاب حتى عام ٢٠٠١.

وبالنظر إلى الحقائق المشار إليها فيما يتعلق باستحداث المواد الكيميائية السامة في العالم، فضلا عن إخفاء المملكة المتحدة لأدلة التحقيق، ومنع الخدمات القنصلية عن المواطنَين الروسيين المتأثرين، يعتقد الاتحاد الروسي أن المواطنَين الروسيين قد أُخضعا لإجراءات تماثل في طبيعتها هجوما إرهابيا باستخدام مادة كيميائية سامة. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من الضروري إجراء تحقيق وفقا للقرارات القائمة الصادرة عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولتقرير المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف.

ومع ذلك، تواصل المملكة المتحدة توجيه اتهامات لا أساس لها إلى روسيا بارتكابها انتهاكا جسيما للاتفاقية من خلال الاستخدام غير المشروع للأسلحة الكيميائية على الأراضي البريطانية. وفي مثل هذه الحالات، تنص المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على مجموعة واضحة من الإجراءات تتصل بالتشاور والتعاون وتقصي الحقائق. وخلال الدورة الاستثنائية السابعة والخمسين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٤ نيسان/أبريل من هذا العام، اقترح الوفد الروسي على الجانب البريطاني اتباع هذا النهج تحديدا.

ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى التعاون بين روسيا والمملكة المتحدة، فضلا عن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل توضيح ملابسات هذا الحادث الخطير حقا. وتشعر روسيا بأقصى قدر من المسؤولية لدى تناول مسألة تنظيم العمل في إطار الامتثال التام لمتطلبات اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد روسيا إجراء تحقيق مشترك، ولا سيما بالنظر إلى أن هذه المسألة تدخل في مجال اختصاص منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وليست محصورة في دائرة مصالح المملكة المتحدة. ويجب أن يستند هذا التحقيق إلى وقائع وأدلة دامغة امتثالا لجميع الإجراءات القانونية الدولية المرعية، ومع المشاركة الإلزامية للجانب الروسي في هذه المسألة.

وبالنظر إلى العدد الكبير من المنشورات العلمية عن المواد الكيميائية السامة التي تشكل خطرا على أهداف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، والتي ظهرت على مدى السنوات العشرين الأخيرة، يرى الاتحاد الروسي أن من الضروري التوصية بما يلي: لغرض اتخاذ تدابير لتعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ينبغي للمدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن يعدّ ويعرض في أقرب اجتماع للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقا للفقرة ٥ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاقية، مشروعَ قرار ينص على إعداد تغييرات للمرفق المتعلق بجداول المواد الكيميائية.

المرفق الرابع للرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

قائمة بالمنشورات المتعلقة بالمواد الكيميائية العضوية الفسفورية السامة التي لا تدخل في نطاق اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (القائمة ليست شاملة)

أمكن من خلال تحليل المنشورات العلمية المتاحة إثبات أن إجراء البحوث بشأن المواد شديدة السمية التي لا تدخل في نطاق جداول المواد الكيميائية المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ما زال مستمرا في البلدان الأجنبية، بعد عام ١٩٩٧، أي بعد اعتماد الاتفاقية. وتجدر الإشارة إلى أن العمل لا يتعلق فقط بإجراء بحوث بشأن المواد، ولكن أيضا بشأن تطوير وسائل إيصالها. وترد أدناه قائمة المنشورات الأجنبية في هذا المجال. وهذه القائمة ليست شاملة لأنه يجري اكتشاف المزيد من المنشورات ويتواصل ظهور منشورات جديدة.

الرقم	*البلد*	*سنة النشر*	*الناشر، المدينة*	*اسم المنشور، بيانات المطبوعة*	*التعليقات*
١ -	الجمهورية التشيكية	٢٠١١	دورية كيميائية شهرية خاضعة لاستعراض الأقران تنشرها الجمعية الكيميائية التشيكية	Halámek E, Kobliha Z. POTENCIÁLNÍ BOJOVÉ CHEMICKÉ LÁTKY. Chemicke Listy 2011; 105(5): p.323–333 “Potential Chemical Warfare”	يقدم القسمان ١٢ و ١٣ من هذه المقالة معلومات تتعلق بالبحوث التي أجريت في الاتحاد السوفياتي في إطار برنامج ”Foliant“. وهكذا، يورد القسم ١٣ (الصفحتان ٣٣٠ و ٣٣١) عددا من بنيات المركبات العضوية الفسفورية ومخططات التركيب الخاصة بها (المخطط ٩-١٠).
٢ -	الجمهورية التشيكية	٢٠١٤	دورية علمية ينشرها المعهد المتعدد التخصصات للنشر الرقمي	Pitschmann Vladimír, “Overall View of Chemical and Biochemical Weapons”, Toxins, 2014, 6 (6), pp. 1761–1784, doi:10.3390/toxins 6061761	تقدم هذه المقالة العلمية لمحة موجزة عن الحرب الكيميائية التي بلغت ذروتها في الوقت الذي تم فيه التوقيع على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وتحتوي الصفحات ١٧٦٥ و ١٧٦٩ و ١٧٧٠ و ١٧٧٣ من هذه المقالة على معلومات متعلقة ببرنامج ”Foliant“ وتطوير المواد العضوية الفسفورية في إطار هذا البرنامج. وتحتوي الصفحة ١٧٦٩ على الأرقام المرجعية للمواد وأسمائها الكيميائية.

الرقم	البلد	سنة النشر	الناشر، المدينة	اسم المنشور، بيانات المطبوعة	التعليقات
٣ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥	Academic Press هي إحدى مطبوعات Elsevier (225 Wyman Street, Waltham, MA 02451, USA)	Gupta, Ramesh C., ed. (2015), Handbook of Toxicology of Chemical Warfare Agents, Cambridge, MA: Academic Press, ISBN 978-0-128-00494-4	تحتوي الصفحات ٢١ و ٣٣٩-٣٤٠ و ٤٦٣ و ٥٢٤-٥٢٦ و ٥٢٨ و ١٠٧١ و ١١٠٧ من الكتاب على معلومات متعلقة ببرنامج ''Foliant'' وتطوير المواد العضوية الفسفورية في إطار هذا البرنامج. وعلى وجه الخصوص، تحتوي الصفحة ٣٤٠ على أسماء رمزية مختلفة للمواد وبنياتها التركيبية الكيميائية المحتملة. ويبحث الكتاب (الصفحة ٤٦٣) إمكانية استخدام المواد المطورة في إطار برنامج ''Foliant'' كتراكيب ثنائية. وفي الصفحة ٥٢٨، يشير الكتاب إلى مصادر في الأدبيات ويقدم معلومات تفيد بأن المواد الجديدة المطورة في الاتحاد السوفياتي أكثر سمية من مادة VX بمقدار ٥ إلى ١٠ مرات.
٤ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٤	Westview Press	Birstein, Vadim J. (2004), The Perversion Of Knowledge: The True Story of Soviet Science, Westview Press, ISBN 0-8133-4280-5	يحتوي الكتاب على لمحة موجزة عن تطوير وتخليق مادة ''نوفيتشوك''، وأسماء المنفذين المباشرين باللقب العائلي، وموقع نشاط البحث والتطوير، وبيانات أخرى. ويتضمن جميع المعلومات المقدمة حول هذا الموضوع إحالات إلى فيل ميرزايانوف.
٥ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٧	Springer Science+Business Media, LLC, 233 Spring Street, New York, NY 10013, USA	Hoenig, Steven L. (2007), Compendium of Chemical Warfare Agents, Springer, ISBN 978-0-387-34626-7	يركز الكتاب على تاريخ تطوير وتخليق الأسلحة الكيميائية. وتحتوي الصفحات ٧٨-٨٨ من الكتاب على مجموعة كاملة من المركبات العضوية الفسفورية، ومخططات تركيبها المحتملة، والأسماء الرمزية المفترضة للمركبات، والبيانات المتعلقة بنشاطها البيولوجي المحتمل.
٦ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٦	Anchor Books, New York	Tucker, Jonathon B. (2006), War of Nerves, New York: Anchor Books, ISBN 978-0-375-42229-4	يركز الكتاب على تاريخ تخليق وتطوير الأسلحة الكيميائية. وتحتوي الصفحات ١٨٤-١٨٥ و ١٩٨-٢٠٠ و ٢١٤-٢١٦ و ٢٢٦-٢٣٣ و ٢٦٩-٢٧٠ من الكتاب على المعلومات المتعلقة بالعمل الذي تم في الاتحاد السوفياتي في إطار برنامج ''Foliant''. وتحتوي الصفحات ١٨٤-١٨٥ و ١٩٧ على معلومات تتعلق بتطوير مواد من نوع نوفيتشوك، وأسماء المطورين المفترضين، ومؤسسات شاركت في عملية التطوير، والأسماء الرمزية المحتملة للمواد التي تم الحصول عليها، والمؤسسات التي أنتجت هذه المواد والمنتجات المخلّقة منها جزئيا.

الرقم	البلد	سنة النشر	الناشر، المدينة	اسم المنشور، بيانات المطبوعة	التعليقات
٧ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٨	CRC Press	Ellison, D. Hank (2008), Chemical and Biological Warfare Agents, (Second ed.), CRC Press, ISBN 978-0-849-31434-6	يركز الكتاب على فئات مختلفة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وعلى وجه الخصوص، يخصَّص جزء كبير من الكتاب لتطوير مواد عضوية فسفورية جديدة في إطار برنامج ''Foliant'' في الاتحاد السوفياتي. وتحتوي الصفحات ٤-١٥ و ٣٧-٤٢ من الكتاب على كميات كبيرة من المعلومات المتعلقة بمواد سلسلة نوفيتشوك، وتقدم افتراضات عن البنية المحتملة لهذه المركبات، ودرجة سميتها، وخصائصها الفيزيائية والكيميائية.
٨ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٨	CRC Press	Kendall, Ronald J.; Presley, Steven M.; Austin, Galen P.; Smith, Philip N. (2008), Advances in Biological and Chemical Terrorism	يركز الكتاب على فئات مختلفة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وخطر استخدامها لأغراض الإرهاب. وتحتوي الصفحات ١٣٥-١٣٧ على قسم موجز عن برنامج ''Foliant'' ومواد سلسلة نوفيتشوك، دون إيراد أية بنيات تركيبية أو أسماء كيميائية.
٩ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥	CRC Press	Harry Salem, Sidney A. Katz, (2015), Inhalation Toxicology, (Third ed.)	تورد الصفحات ٤٩٣-٤٩٩ من الكتاب البيانات المتعلقة بمواد سلسلة نوفيشتوك، حيث تتناول درجة سميتها المحتملة وتعرض معادلات تركيبية مفترضة.
١٠ -	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٩٨		Analytical base NIST 1998	يشرح المنشور البنية التركيبية والطيف الكتلي للمادة A-234.
١١ -	UK	٢٠١٤	Springer-Verlag London	Mahdi Balali-Mood, Basic and Clinical Toxicology of Organophosphorus Compounds, Springer-Verlag London, 2014,	تورد الصفحات ١٤-١٦ معادلات تركيبية تحت الاسم الرمزي ''مواد نوفيتشوك''، وتتناول الصفحتان ١٧ و ١٨ الآلية التي يتم بها التفاعل البيولوجي.
١٢ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٨	Outskirts Press: Parker, CO, USA	Mirzayanov, V.S. State Secrets: An Insider's Chronicle of the Russian Chemical Weapons Program.	تعرض الصفحات ١٤٢-١٤٥ و ٤٤٩-٤٥٠ المعادلات التركيبية المحتملة وأسماءها الرمزية.
١٣ -	سويسرا	٢٠٠٢	الدورية العلمية المعنونة: Journal of Fluorine Chemistry	Cristopher M. Timperley, Journal of fluorine chemistry, 113 (2002) 65-78	تعرض الصفحات ٦٥-٧٨ البيانات المتعلقة بتخليق مركبات bis(fluoralkyl) chlorophosphates ذات الدرجة العالية من النقاء، وتُظهر إمكانية استخدامها في تخليق الفلوروفوسفونات المناظرة.
١٤ -	سويسرا	٢٠٠٥	الدورية العلمية المعنونة: Journal of Fluorine Chemistry	Cristopher M. Timperley, Journal of fluorine chemistry 1) 96, 1999, 95–100; 2) 104, 2000, 215–223; 3) 106, 2000, 43–52; 4) 106, 2000, 153–161; 5) 107, 2001, 155–158; 6) 109, 2001, 103–111; 7) 113, 2002, 111–122; 8) 119, 2003, 161–171; 9) 126, 2005, 892–901; 10) 126 (2005) 902–906.	تركز هذه البحوث على تخليق المركبات العضوية الفسفورية المستبدلة الفلور بأنواع مختلفة من البنيات التركيبية: الفوسفات، والفوسفونات، والأميدوفوسفات، والهالوفوسفات، إضافة إلى بعض الفسفوروثيولات المفلورة، وتصف أكثر من ٤٠ مركباً.

الرقم	البلد	سنة النشر	الناشر، المدينة	اسم المنشور، بيانات المطبوعة	التعليقات
١٥ -	الجمهورية التشيكية	١٩٩٢	الدورية العلمية المعنونة: Collect. Chech. Chem. Commun.	Halamek E.,Kobliha Z., Collect. Chech. Chem. Commun. 57 (1992), 56-63.	يركز البحث على المركبات العضوية الفسفورية من النوع GV.
١٦ -	المملكة المتحدة	٢٠٠٤	الدورية العلمية المعنونة: Phosphorus, Sulfur and Silicon and the Related Elements	Halámek E, Kobliha Z, Hrabal R. Identification of the isomeric transformation product from 2-(dimethylamino) ethyl-(dimethyl phosphoramido)fluoridate Phosphorus, Sulfur and Silicon and the Related Elements, 179: 49-53, 2004	تحتوي الصفحة ٥١ على بنية المركب 2-(dimethylamino) ethyl-(dimethyl phosphoramido)fluoridate والمنتجات المتكوّنة من انحلاله.
١٧ -	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥	براءة اختراع صادرة في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤، وتم تقديم طلب للحصول على براءة اختراع في الاتحاد الروسي (RU 2014143420A)	Darren Rubin, US 9,200,877 B1	رصاصة جديدة نشطة بيولوجيا لإيصال المواد النشطة بيولوجيا والأسلحة الكيميائية، بما في ذلك عدد من المواد السامة من نوع نوفيتشوك.

المرفق الخامس للرسالة المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

سفارة الاتحاد الروسي لدى المملكة المتحدة

سالیزبري: قضية سرية

١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨

مقدمة

في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨، وردت أنباء عن تسميم سيرغي ويوليا سكريبال بمادة مؤثرة على الأعصاب في ساليزبري، ويلتشير. واتهمت حكومة المملكة المتحدة الدولة الروسية بأنها مسؤولة عن عملية التسميم. ونفت روسيا أي ضلوع لها في ذلك. وأسفر الحادث عن آثار دولية هامة، حيث تدهورت بسببه علاقات روسيا بالمملكة المتحدة وبالغرب بدرجة غير مسبوقة. غير أن تفاصيل الحادث لم تتضح بعد.

وهذه الورقة هي محاولة لتلخيص تسلسل الأحداث وعرض العناصر الأساسية لموقف بريطانيا وروسيا.

أولا – معلومات أساسية: عائلة سكريبال

من أجل التيسير على القارئ، من المفيد أن تُستهل الورقة ببعض المعلومات الأساسية عن الأفراد المعنيين.

سيرغي فيكتوروفيتش سكريبال، البالغ من العمر ٦٦ عاما، وُلد في كييف وتربى في منطقة كالينينغراد. وتخرج في مدرسة زهدانوف للهندسة العسكرية في كالينينغراد وفي أكاديمية موسكو للهندسة العسكرية.

وعمل سيرغي سكريبال ضابطا بصفة مستديمة في مديرية الاستخبارات العسكرية، التي هي فرع الاستخبارات التابع لوزارة الدفاع السوفياتية. وعمل لبعض الوقت مديرا لإدارة شؤون الأفراد في المديرية.

وفي عام ١٩٩٥، قام جهاز الاستخبارات السري للمملكة المتحدة (MI6) بتجنيد سيرغي سكريبال. وفي عام ٢٠٠٤، اعتُقل وأدانته محكمة موسكو العسكرية الإقليمية في عام ٢٠٠٦ بتهمة التجسس بموجب المادة ٢٧٥ من القانون الجنائي الروسي (الخيانة العظمى في شكل تجسس). وحكم على سيرغي سكريبال بالسجن ١٣ عاما في مرفق احتجاز شديد الحراسة، وجُرّد من رتبته العسكرية (عقيد) وأوسمته.

وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، حصل سيرغي سكريبال على عفو من رئيس الاتحاد الروسي دميتري ميدفيديف وأُطلق سراحه مع ثلاثة آخرين من المسجونين بتهمة التجسس، في إطار صفقة لمبادلتهم بعشرة من المواطنين الروس المعتقلين في الولايات المتحدة.

وبعد الحصول على العفو، انتقل السيد سكريبال إلى المملكة المتحدة وأقام في ساليزبري، ويلتشير، مع احتفاظه بجنسيته الروسية. ووفقا لسلطات المملكة المتحدة، فقد حصل أيضا على الجنسية البريطانية.

يوليا سيرغيفنا سكريبال، البالغة من العمر ٣٣ سنة، هي ابنة سيرغي سكريبال. وهي تعيش في موسكو. وفي عام ٢٠٠٨، تخرجت يوليا سكريبال في جامعة موسكو للعلوم الإنسانية.

وفي عام ٢٠١٠، انتقلت إلى المملكة المتحدة مع والدها، لكنها عادت إلى موسكو بعد خمس سنوات. وكانت تحضر إلى ساليزبري لزيارة والدها من حين لآخر.

ومن بين أقارب سيرغي ويوليا سكريبال الأحياء:

- **إيلينا ياكوفليفنا سكريبال**، البالغة من العمر ٨٩ سنة، هي والدة سيرغي وجدة يوليا،
- **فيكتوريا فالرييفنا سكريبال**، البالغة من العمر ٤٥ سنة، هي ابنة شقيق سيرغي المتوفى فاليري، وابنة عم يوليا وحفيدة إيلينا.

وتعيش إيلينا وفكتوريا معا في ياروسلافل، العاصمة الإقليمية التي تقع على بعد ٢٥٠ كيلومترا شمال شرق موسكو.

وقد أشارت التقارير الإعلامية إلى أشخاص آخرين تربطهم بهما درجات قرابة أقل ويعيشون في ''سيبيريا''. ولا توجد معلومات تفصيلية عنهم أو عن مدى اهتمامهم بالقضية قيد النظر.

ثانيا – حادث ٤ آذار/مارس ورد الفعل الأولي

في ٥ آذار/مارس في الساعة ١١:٠٩، نشرت مستشفى منطقة ساليزبري خبرا على تويتر نصه الآتي: ''نتعامل الآن مع حادث هام، عدد الضحايا فيه قليل، لكن الاستجابة له جاءت على مستوى متعدد الوكالات''.

وفي الساعة ١٣:٠٢، أعلنت شرطة ويلتشير عن وقوع ''حادث هام عقب الاشتباه في تعرض شخصين لمادة غير معروفة في ساليزبري''. ووفقا لما أفادت به الشرطة، فقد تلقت مكالمة في **الساعة ١٦:١٥ تقريبا في ٤ آذار/مارس** *''للإبلاغ عن مخاوف تتعلق بالحالة الصحية لرجل وامرأة''* في مركز مالتينغز للتسوق في ساليزبري. وأضافت الشرطة ما يلي: *''كلا الشخصين يمران الآن بحالة حرجة. وفي هذه المرحلة، لم يتضح بعد ما إذا كان هناك جريمة قد ارتكبت [...] ونحن لا نعتقد أن هناك أي خطر على الجمهور الأوسع نطاقا''* .

وقرب حلول المساء، قالت الشرطة إن الضحيتين هما *''رجل في الستينات من عمره وامرأة في الثلاثينات من عمرها''* . وأضافت أنه *''لا توجد أي إصابات ظاهرة في الشخصين اللذين نعتقد أنهما يعرفان بعضهما''* . وتم تطويق عدة شوارع في وسط ساليزبري ومطعم زيزي وحانة بيشوبس ميل.

وفي المساء نفسه، ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية أن الرجل الضحية هو سيرغي سكريبال. وأُفيد بعد ذلك بأن المرأة الضحية هي ابنته يوليا.

وفي ٦ آذار/مارس، أُحيل التحقيق إلى **شبكة الشرطة الوطنية لمكافحة الإرهاب**، ولكن لم يُعلن عن وقوع أي حادث إرهابي. وأعلنت الشرطة أيضا عن *''فحص عدد قليل من أفراد خدمات الطوارئ، منهم بعض ضباط الشرطة والموظفين، بعد الحادث مباشرة لتقييم حالتهم''* .

وفي اليوم نفسه، أرسلت **السفارة الروسية** في لندن مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية والكومنولث، تلتمس فيها من الحكومة تقديم تعليق رسمي على الحادث الذي وقع للسيد سكريبال وابنته وأي معلومات عن حالتهما وعن الظروف التي أدت إلى دخولهما المستشفى. ودعت السفارة أيضا السلطات البريطانية *''إلى ضمان أقصى درجات الشفافية في التحقيق باعتبار ذلك شرطا ضروريا لثقة الجمهور في نتائجه''* . وأبلغت السفارة الوزارة بالطلب الذي تلقته من فيكتوريا سكريبال لتزويدها بمعلومات عن حالة قريبيها.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، في معرض رد **بوريس جونسون**، وزير خارجية المملكة المتحدة، على سؤال عاجل في مجلس العموم، قال ما يلي: *''سيلاحظ الأعضاء الموقرون أصداء حادثة وفاة*

ألكسندر ليتفينينكو في عام ٢٠٠٦. ورغم أنه من الخطأ إصدار حكم مسبق على التحقيق، فإنني أستطيع طمأنة المجلس إلى أنه إذا ظهرت أدلة تشير إلى مسؤولية أي دولة، فسترد حكومة صاحبة الجلالة بشكل مناسب وقوي [...] وأقول للحكومات في جميع أنحاء العالم أن أي محاولة لإزهاق أرواح بريئة على أرض المملكة المتحدة لن تمر دون جزاءات أو دون عقاب''. وفي مذكرة شفوية، أبلغت وزارة الخارجية والكومنولث السفارة الروسية بأن بيان السيد جونسون يحدد موقف الحكومة الذي التمست المذكرة الروسية تحديده.

وفي نفس اليوم، قال **دميتري بيسكوف**، المتحدث الرسمي باسم الرئيس الروسي، إن روسيا ليس لديها معلومات عما حدث أو عن الأسباب المحتملة لهذا ''الوضع المأساوي''. وأضاف أن روسيا لم تتلق أي طلبات لكنها مستعدة دائما للتعاون.

وفي ٧ آذار/مارس، قالت **الشرطة المتروبولية** ما يلي: *''تستطيع الشرطة الآن أن تؤكد أن الأعراض التي ظهرت على الشخصين نجمت عن تعرضهما* ***لمادة مؤثرة على الأعصاب****. وقد أسفرت الاختبارات العلمية التي أجراها الخبراء الحكوميون عن* ***تحديد المادة المؤثرة على الأعصاب*** *التي استُخدمت في الحادث، مما سيساعد في تحديد مصدرها، ولكننا لن ندلي بمزيد من التعليقات في هذه المرحلة من التحقيق الذي يسير بوتيرة سريعة''*. ويُستنتج من الطلبات التي وجهتها الشرطة إلى الجمهور أن التحقيق الأولي ركّز على مطعم زيزي وحانة بيشوبس ميل باعتبارهما المكانين المحتملين لوقوع حادث التسميم.

وفي ٨ آذار/مارس، أدلت وزيرة داخلية المملكة المتحدة، **آمبر رد**، ببيان بشأن التحقيق في حادث سالزبري. وقالت إن الضحيتين ''هما سيرغي ويوليا سكريبال حسب ما هو مفهوم''. وقالت إن ''كلاهما لا يزالان فاقدي الوعي وحالتهما حرجة ولكنها مستقرة''. وأعلنت أيضا أن ضابط الشرطة (الذي حُددت هويته لاحقا بأنه الرقيب المحقق نيك بايلي) *''أصيب أيضاً بمرض خطير [...] ولا تزال حالته خطيرة ولكنها مستقرة، وهو الآن واع وقادر على التحدث والتفاعل''*. وأضافت تقول ما يلي: *''فحص الخبراء عينات من الضحيتين في مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية في بورتون داون. [...] وكشف تحليل الطب الشرعي عن وجود مادة مؤثرة على الأعصاب، ولذلك يعامل الحادث باعتباره شروعا في القتل. [...] ولن أعلق بأكثر من ذلك على طبيعة المادة المؤثرة على الأعصاب''*. وانتقدت أيضا ''التكهنات حول المسؤول عن الحادث'' بما أنه ينبغي إتاحة الفرصة للشرطة لإجراء تحقيقاتها.

وفي ٩ آذار/مارس، قال **وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف** ما يلي: *''إذا كان هناك أي شخص مهتم بالحصول على مساعدة روسيا في أي تحقيق [...] فإننا سنكون مستعدين للنظر في إمكانية ذلك، إذا توافرت لدينا البيانات ذات الصلة. ولكن لكي يتحقق ذلك، فلا بد لكم من إجراء الاتصالات بطريقة احترافية عبر القنوات القائمة، بدلا من الهروع إلى محطات التلفزيون وإذاعة اتهامات لا أساس لها''*.

وفي ١١ آذار/مارس، أبلغت **وزارة خارجية المملكة المتحدة** السفارة الروسية بأن *''يوليا سكريبال لا تزال في حالة حرجة ولكنها مستقرة في الرعاية المركزة بعد تعرضها لمادة مؤثرة على الأعصاب. وبالنظر إلى أن سيرغي سكريبال مواطن بريطاني، فنحن لا نستطيع تقديم معلومات عن حالته إلى السفارة''*.

وفي ١٢ آذار/مارس، استدعى **وزير خارجية المملكة المتحدة، بوريس جونسون**، السفير الروسي، **ألكسندر ياكوفينكو**. وقال وزير الخارجية إن المادة المؤثرة على الأعصاب المستخدمة ضد السيد سكريبال وابنته حُدّدت بأنها ''**A-234**'' وإنه، وفقا لتقييم المملكة المتحدة، **من المحتمل جدا أن تكون روسيا هي المسؤولة عن الهجوم**. ودعا روسيا إلى أن ترد، قبل نهاية اليوم التالي، بتحديد ما إذا كان هذا الهجوم عملا نفذته الدولة الروسية بشكل مباشر أو الاعتراف بأن الحكومة الروسية فقدت السيطرة على هذه المادة المؤثرة على الأعصاب. وطالب روسيا أيضا بأن تقدم إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إفصاحا تاما وكاملا عن برنامجها للأسلحة الكيميائية.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، أدلت رئيسة الوزراء **تيريزا ماي** ببيان في البرلمان. وقالت الآتي: ''لقد أصبح الآن من الواضح أن السيد سكريبال وابنته تعرضا للتسميم ***بمادة مؤثرة على الأعصاب من نوع طورته روسيا للاستخدام العسكري. وتندرج هذا المادة ضمن مجموعة المواد المؤثرة على الأعصاب المعروفة باسم نوفيتشوك***. *واستنادا إلى تحديد هذه المادة الكيميائية بشكل جازم من جانب خبراء ذوي مكانة ريادية عالمية في مختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية في بورتون داون، ومعرفتنا بأن روسيا سبق لها أن أنتجت هذه المادة ولا تزال قادرة على إنتاجها، وسجل روسيا في تنفيذ الاغتيالات برعاية الدولة، وتقديرنا أن روسيا تعتبر بعض المنشقين هدفا مشروعا للاغتيال، فقد خلصت الحكومة إلى أنه من المحتمل جدا أن تكون روسيا مسؤولة عن العمل المرتكب ضد سيرغي ويوليا سكريبال. ولذلك، لا يوجد سوى تفسيرين معقولين لما حدث في سالزبري في ٤ آذار/مارس، وهما: أن ما حدث كان عملا ارتكبته الدولة الروسية بشكل مباشر ضد بلدنا، أو أن الحكومة الروسية فقدت سيطرتها على هذه المادة المؤثرة على الأعصاب التي يمكن أن تحدث دمارا كارثيا، وسمحت بوصولها إلى أيدي الآخرين. [...] وقد وقع هذا العمل إزاء خلفية نمط راسخ لعدوان الدولة الروسية''. وأضافت ما يلي: ''***إن لم نجد ردا ذا مصداقية، فسنخلص إلى أن هذا العمل يشكل استخداما غير مشروع للقوة من جانب الدولة الروسية ضد المملكة المتحدة***، *وسأعود إلى هذا المجلس لأحدد المجموعة الكاملة من التدابير التي سنتخذها ردا عليه*''.

وفي ١٣ آذار/مارس، ردت **السفارة الروسية** بمذكرة شفوية قالت فيها إن ''***الاتحاد الروسي لم يشارك بأي شكل من الأشكال في الحادث الذي وقع في سالزبري في ٤ آذار/مارس***''. وأضافت السفارة الآتي: *'' بالنظر إلى أن وزير خارجية المملكة المتحدة وجه اتهامات خطيرة جدا إلى روسيا، فإن السفارة تطالب بتزويد الخبراء الروس* ***بعينات*** *من المادة الكيميائية التي يشير إليها التحقيق البريطاني لتحليلها في إطار تحقيق مشترك. وبدون ذلك، تكون جميع المزاعم التي يرددها الجانب البريطاني بلا معنى. ويطالب الجانب الروسي أيضا* ***بمعلومات كاملة*** *عن سير التحقيق، وذلك بالنظر إلى وجود مواطنة روسية من بين الضحايا. [...] وبشكل عام، يتزايد الانطباع بأن الجانب البريطاني غير مستعد للتعاون مع الجانب الروسي في التحقيق في الجريمة. وفي حالة عدم تلبية الجانب البريطاني للمطالب المذكورة أعلاه، سيفترض الجانب الروسي أن حادث سالزبري هو استفزاز سافر من السلطات البريطانية والهدف منه هو تشويه سمعة روسيا*''.

وفي اليوم نفسه، قال **وزير الخارجية لافروف** إنه، بدلا من قيام المملكة المتحدة بإصدار إنذار نهائي تحدد فيه مهلة ٢٤ ساعة، **كان يمكن لها أن تتواصل مع روسيا بموجب الإجراء المقرر في المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية** التي تقضي بتقديم الرد في غضون ١٠ أيام، وقال: إنني ''*أؤكد لكم أنه* ***إذا استوفيت إجراءات الاتفاقية، فسيمتثل الاتحاد الروسي لالتزاماته*** *وسيقدم في*

غضـــون الإطار الزمني المقرر ردا على الطلب المقدم وفقا لهذه الإجراءات“ . وأضـــاف أنه بموجب هذه الإجراءات، يحق للطرف الذي يتلقى الطلب أن تتاح له المادة المعنية حتى يتمكن من تحليلها. وأكد أن روسيا طلبت فورا إتاحة هذه الإمكانية لها إلا أن المملكة المتحدة رفضت الطلب.

وفي ١٤ آذار/مارس، استُدعي **السفير ياكوفينكو** مرة أخرى إلى وزارة الخارجية والكومنولث. وقام المدير العام للشـؤون القنصـلية والأمنية فيليب بارتون بتسـليمه مذكرة شـفوية وقائمة تضـم أسماء **٢٣ من موظفي الســـفارة الروســـية** أعلن الجانب البريطاني أنهم **”أشـــخاص غير مرغوب فيهم“** وأن عليهم أن يغادروا البلد بحلول ٢١ آذار/مارس، وأبلغ بقرار تقليص قوام القسم العسكري للسفارة إلى ملحق عسكري واحد. وأشار أيضا إلى أن هناك تدابير إضافية ستصدرها رئيسة الوزراء في اليوم نفسه.

وفي البيان الذي أدلت به **رئيســة الوزراء** أمام البرلمان، قالت الآتي: *”لم تقدم الحكومة الروسـية أي تفسـير ذي مصـداقية يمكن أن يوحي بأنها فقدت السـيطرة على المادة المؤثرة على الأعصـاب، ولا أي تفسـير للكيفية التي وصـلت بها هذه المادة إلى المملكة المتحدة لتُسـتخدم فيها، ولا أي تفسـير لامتلاك روسيا برنامجا غير معلن للأسلحة الكيميائية بما يتعارض مع القانون الدولي. وبدلا من ذلك، فقد تعاملت مع حادث استخدام مادة مؤثرة على الأعصاب من النوع المطور للاستخدام العسكري في أوروبا بسخرية واستخفاف وتحد.*

ولا يوجد اسـتنتاج آخر غير أن الدولة الروسـية هي المسـؤولة *عن محاولة اغتيال سـكريبال وابنته، وعن تهديد حياة مواطنين بريطانيين آخرين في ســـاليزبري، منهم الرقيب المحقق نيك بايلي. ويمثل ذلك استخداما غير مشروع للقوة من قبل الدولة الروسية ضد المملكة المتحدة“ .*

وردا على ذلك، أعلنت السيدة ماي التدابير التالية:

- طرد ٢٣ من الدبلوماسيين الروس ”المحدّدين باعتبارهم ضباط استخبارات غير معلن عنهم“؛
- تعليق جميع الاتصالات الرفيعة المستوى المقررة بين المملكة المتحدة وروسيا؛
- اقتراح سلطات تشريعية جديدة لتشديد الخطوط الدفاعية ضد أنشطة الدول المعادية؛
- النظر في ما إذا كانت هناك حاجة إلى سلطات جديدة لمكافحة التجسس؛
- طرح تعديل على مشـــروع قانون الجزاءات لتعزيز ســـلطات فرض الجزاءات ردا على انتهاكات حقوق الإنسان؛
- الاستفادة الكاملة من السلطات القائمة في تعزيز الجهود المبذولة لرصد وتتبّع نوايا المسافرين إلى المملكة المتحدة؛
- تجميد أصول الدولة الروسية في الحالات التي يحتمل فيها أن تُستخدم في تهديد حياة أو ممتلكات مواطني المملكة المتحدة أو المقيمين فيها؛
- نشـــر مجموعة من الأدوات على النطاق الكامل لجهاز الأمن الوطني من أجل التصـــدي للتهديدات النابعة من أنشطة الدول المعادية.

وفي اليوم نفسه، أصدرت **وزارة خارجية الاتحاد الروسي** بيانا تقول فيه الآتي: *”إن البيان الذي أدلت به رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي في البرلمان في ١٤ آذار/مارس حول فرض تدابير ”لمعاقبة روسيا“*

بذريعة زائفة تتعلق بضلوعها المزعوم في تسميم سيرغي سكريبال وابنته يمثل ***استفزازًا صارخا غير مسبوق*** *ويقوض أسس الحوار الطبيعي بين بلدينا. ونعتقد أنه من غير المقبول وغير اللائق إطلاقا من الحكومة البريطانية أن تسعى إلى زيادة تدهور العلاقات بدرجة خطيرة من أجل تحقيق غاياتها السياسية غير اللائقة، حيث أعلنت سلسلة كاملة من التدابير العدائية، من بينها طرد ٢٣ دبلوماسيا روسيا من البلد. فبدلا من استكمال التحقيق واستخدام النماذج والأدوات الدولية الراسخة، بما في ذلك ضمن إطار* ***منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي كنا على استعداد للتعاون ضمنه،*** *اختارت الحكومة البريطانية المواجهة مع روسيا. ومن الواضح أن الحكومة البريطانية، بتحقيقها في هذا الحادث بطريقة أحادية الجانب تفتقر إلى الشفافية، تسعى مرة أخرى إلى إطلاق حملة عديمة السند ضد روسيا. وغني عن القول إن التدابير التي سنردّ بها لن تتأخر كثيرا "* .

وفي ١٤ آذار/مارس أيضا، أكد **دميتري بيسكوف، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة،** أن *"موسكو أبلغت لندن عبر القنوات الدبلوماسية أن روسيا لم تكن ضالعة في حادث التسميم الذي وقع في سالزبري"* . وأضاف الآتي: *"إن موسكو لا تقبل اتهامات لا أساس لها ولا دليل عليها، ونحن لا نقبل لغة الإنذارات النهائية. ونحن لا نزال مستعدين للتعاون في التحقيق في هذه الجريمة، ولكن للأسف لا نرى أي استعداد متبادل من جانب البريطانيين"* .

وفي ١٤ آذار/مارس أيضا، في جلسة إحاطة عقدها **مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة** حول حادث سالزبري، وصف القائم بأعمال المملكة المتحدة، **جوناثان ألن،** الحادث بأنه ***"استخدام غير قانوني للقوة – أي أنه انتهاك للمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة"*** . وردت روسيا قائلة إن هذه المسألة لا تدخل في نطاق ولاية مجلس الأمن بأي حال من الأحوال، وإن جميع المناقشات لا طائل منها حتى تعلن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقييمها لحادث سالزبري.

وفي ١٦ آذار/مارس، قال **وزير الخارجية لافروف** ما يلي: *"تستطيع روسيا أن تفعل، وهي حقا تفعل، أكثر من أي طرف آخر، بما في ذلك المملكة المتحدة [بشأن حادث سالزبري]. [...] ونحن ننتظر طلبا رسميا من المملكة المتحدة للبدء في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. [...] وكونها ترفض تماما توجيه طلب رسمي [...] معناه أنها تدرك أنها لا تمتلك أساسا رسميا تستند إليه لتسلك المسار القانوني"* . وقال إنه إذا لم تكن المملكة المتحدة راغبة في أن تعمل في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فيمكنها أيضا أن تطلب البدء في تطبيق الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية. ***"ولكن خلاصة الخطاب البريطاني هو أنهم غير مجبرين على إثبات أي شيء لأي شخص"*** . وفي الوقت نفسه، **فإن روسيا ليس لديها أي دافع، حتى من الناحية النظرية،** لارتكاب مثل هذه الهجمات قرب الانتخابات الرئاسية وكأس العالم لكرة القدم. **غير أن الحكومة البريطانية يمكن أن يكون لديها دافع** لاستفزاز روسيا بشكل مفتعل بالنظر إلى الوضع الصعب الناجم عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ورغبتها في الاحتفاظ بمواقف قيادية على المستوى الدولي. وأضاف أنه استنادا إلى ورقات علمية منشورة في الغرب، فإن العمل المتعلق بالمواد التي تسميها المملكة المتحدة "نوفيتشوك" يجري في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والجمهورية التشيكية والسويد.

وفي ١٧ آذار/مارس، استُدعي سفير المملكة المتحدة لدى روسيا، **لوري بريستو،** إلى وزارة الخارجية الروسية، وسُلّمت إليه مذكرة ورد فيها أنه ردا على الأعمال الاستفزازية التي قام بها الجانب

البريطاني والاتهامات عديمة السند التي وجهها إلى الاتحاد الروسي فيما يتعلق بحادث ساليزبري، فقد اتخذ الجانب الروسي القرارات التالية:

- إعلان ٢٣ من الموظفين الدبلوماسيين التابعين لسفارة المملكة المتحدة في موسكو ''أشخاصا غير مرغوب فيهم'' وإلزامهم بمغادرة روسيا في غضون أسبوع.
- مع مراعاة التباين في عدد أفراد البعثة القنصلية لكل من البلدين، يُذّكر الاتحاد الروسي باتفاقه بشأن افتتاح وتشغيل القنصلية العامة للمملكة المتحدة في سانت بطرسبرغ. وستُتّبع الإجراءات ذات الصلة وفقا للممارسة القانونية الدولية.
- إنهاء أنشطة المجلس البريطاني في الاتحاد الروسي بسبب وضعه غير المقنّن.
- تحذير الجانب البريطاني من أنه في حال اتخاذ إجراءات عدوانية أخرى ضد روسيا، فإن الجانب الروسي يحتفظ بالحق في اتخاذ تدابير انتقامية أخرى.

ثالثا – رد فعل شركاء المملكة المتحدة

في ١٥ آذار/مارس، أصدر قادة كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بيانا مشتركا عبروا فيه عن اتفاقهم مع التقييم البريطاني للموقف بأنه من المحتمل جداً أن تكون روسيا هي المسؤولة عن الهجوم، وأنه ليس هناك أي تفسير بديل معقول.

وفي الفترة **ما بين ١٢ و ٢٨ آذار/مارس**، أجرت تيريزا ماي اتصالات هاتفية لمناقشة حادثة ساليزبري مع كل من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (اتصالان) والمستشارة الألمانية أنغيلا ميركل (اتصالان) والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (اتصالان)، ومع كل من رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو، ورئيس وزراء لكسمبرغ زافييه بيتيل، ورئيس الوزراء الأسترالي مالكوم تيرنبول، ورئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتيلوني، ورئيس الوزراء البولندي ماتيوش مورافيشكي، ورئيس الوزراء الياباني شينزو آبي.

وفي ١٩ آذار/مارس، أصدر مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي بيانا أدان فيه الهجوم الذي شُنّ ضد سيرغي ويوليا سكريبال وأعرب عن تضامنه غير المشروط مع المملكة المتحدة وعن دعمه الذي يشمل الجهود المبذولة من المملكة المتحدة لتقديم أولئك المسؤولين عن هذه الجريمة إلى العدالة.

وفي ٢٢ آذار/مارس، أصدر المجلس الأوروبي استنتاجاته بشأن حادثة ساليزبري التي يتفق فيها مع تقييم حكومة المملكة المتحدة بأنه من المحتمل جدّا أن يكون الاتحاد الروسي هو المسؤول عنها وأنه لا يوجد أي تفسير بديل معقول.

ونتيجة لذلك، **طُرد** ما مجموعه ١٥٠ موظفاً من موظفي البعثات الدبلوماسية الروسية في ٢٨ بلدا ومن البعثة الروسية لدى منظمة حلف شمال الأطلسي. وهذه البلدان هي: ألبانيا (٢)، وإسبانيا (٢) وأستراليا (٢)، وإستونيا (١)، وألمانيا (٤)، وأوكرانيا (١٣)، وأيرلندا (١)، وإيطاليا (٢)، وبلجيكا (١)، وبولندا (٤)، والجبل الأسود (١)، والجمهورية التشيكية (٣)، وجورجيا (١)، والدانمرك (٢)، ورومانيا (١)، والسويد (١)، وفرنسا (٤)، وفنلندا (١)، وكرواتيا (١)، وكندا (٤)، ولاتفيا (١)، وليتوانيا (٣)، ومقدونيا (١)، ومولدوفا (٣)، والنرويج (١)، وهنغاريا (١)، وهولندا (٢)، والولايات المتحدة

(٦٠)، بالإضافة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (١٠). ولم يقم ستة من بلدان الاتحاد الأوروبي بطرد دبلوماسيين، ولكنها استدعت سفراءها إلى روسيا لإجراء مشاورات.

وتضمنت التعليقات التي أدلى بها كبار المسؤولين من البلدان المعنية ما يلي:

- قال **رئيس الجمهورية التشيكية، ميلوش زيمان**، في مقابلة أُجريت معه في ٢٩ آذار/مارس: *''إن المملكة المتحدة لم تقدم إلى الآن أية أدلة. وصحيح أن هناك شكوكاً، ولكن، كما تعلمون، إن الشكوك ليست بأدلة. وأنا أفهم جوهر قانون التضامن، غير أنني أود أن أرى دليلا كذلك. [...] وأتساءل هنا ما الذي تعنيه عبارة 'من المحتمل جدا'؟ وأود أن أجد على مكتبي دليلاً، وإن لم يكن دليلاً مباشراً، فليكن غير مباشر على الأقل''* . وقد نُقل عن نائب وزير الخارجية التشيكية جاكوب دور قوله: *''عندما يتعلق الأمر بموقف المملكة المتحدة، فإننا نثق تماماً بشريكنا البريطاني. فلا يجوز للمرء أن يشك في صديقه، ولا سيما عندما يكون الطرح مدعوما بعبارة مثل 'من المحتمل جدا'''* .

- وقال **رئيس وزراء بلغاريا، بويكو بوريسوف**، في مؤتمر صحفي عُقد في ٣٠ آذار/مارس: *''إن بلغاريا أعربت عن تضامنها التام مع المملكة المتحدة من خلال التصويت في المجلس الأوروبي [...] وإننا ننتظر المزيد من الأدلة، إن وجد أي منها، ولا نعتقد في الوقت الحالي أنه يتعين علينا طرد دبلوماسيين روس''* .

- ونُقل عن **بارتوش سيشوكي، نائب وزير الخارجية البولندي**، في العدد الصادر في ٨ نيسان/أبريل من صحيفة ''Sunday Express'' قوله: *''''في حالتنا، لا نجد أن درجة عمق معلومات المملكة المتحدة أمرٌ حاسم الأهمية لأننا كنا نرصد نمط السلوك الروسي، وإن ما حدث في سالزبري مطابق لهذا النمط''* .

وفي ٢٦ آذار/مارس، أعربت **وزارة الخارجية الروسية** عن احتجاجها الشديد على القرار الذي اتخذه عدد من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي بطرد دبلوماسيين روس. واعتبرت أن هذه الخطوة عدائية ولا تتواءم مع الأهداف والفوائد المتحققة من تحديد الأسباب الكامنة وراء الحادث الذي وقع في بلدة سالزبري في ٤ آذار/مارس والبحث عن الجناة. وقد قابلت روسيا ذلك بالمثل بطردها لدبلوماسيين من البلدان المعنية.

وفي ٣٠ آذار/مارس، استُدعي **السفير بريستو** مرة أخرى إلى وزارة الخارجية الروسية، حيث تسلّم مذكرة احتجاج على الإجراءات الاستفزازية التي لا أساس لها من الجانب البريطاني، الذي دبّر عملية طرد لا مبرر لها لدبلوماسيين روس من عدد من البلدان. وأُبلغ السفير أنه يتعين على الجانب البريطاني أن يخفض في غضون شهر واحد العدد الإجمالي لموظفي بعثات المملكة المتحدة في روسيا إلى نفس حجم البعثات الروسية الموجودة في المملكة المتحدة.

رابعا - التبادلات السياسية والدبلوماسية اللاحقة

في ١٩ آذار/مارس، قال **الرئيس الروسي فلاديمير بوتين**: *''أعتقد أن أي شخص عاقل يدرك أن هذا الأمر سخيف تماماً ومجرد هراء. فهل من أحد في روسيا يسمح لنفسه بأن يرتكب مثل هذه الأعمال عشية الانتخابات الرئاسية وبطولة كأس العالم لكرة القدم؟ إنه لأمر غير معقول''* . وأضاف

قائلاً: ”*إننا على استعداد للتعاون. وقد قلنا ذلك منذ البداية. نحن مستعدون للمشاركة في التحقيقات اللازمة، غير أن ذلك يتطلب اهتماما من الجانب الآخر، وهذا ما لا نلمسه في هذه المرحلة*“.

وفي ٢٦ آذار/مارس، تحدثت **تيريزا ماي** مرة أخرى عن ”نمط السلوك الروسي الذي يزداد عدوانية في التعدّي على النظام الدولي القائم على القواعد في قارتنا وخارجها“ ووصفت روسيا بأنها تمثل ”*تهديداً للأمن الجماعي للمملكة المتحدة وحلفائها*“.

وفي ٢٧ آذار/مارس، كتب **بوريس جونسون** في صحيفة ”The Times“ أن حلفاء بريطانيا طردوا مسؤولين روس لأنهم يشاطرون المملكة المتحدة رأيها في التهديد الذي يشكله الكرملين لقيمهم وأمنهم.

وفي خطاب ألقاه من مقر إقامة اللورد عمدة لندن **في ٢٨ آذار/مارس**، أثنى **بوريس جونسون** على البلدان التي انضمت إلى المملكة المتحدة في طرد الدبلوماسيين الروس وأشار إلى أن ما فعلته هو بمثابة إشارة إلى التفاعل العالمي الذي تقوم به بريطانيا باستمرار رغم المخاوف المرتبطة بخروجها من الاتحاد الأوروبي.

وفي ٢٨ آذار/مارس، طلبت السفارة الروسية من وزارة الخارجية أن تساعدها في تنظيم اجتماعات مع ممثلي كل من مستشفى ساليزبري المحلي والشرطة المتروبولية ومختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية في بورتون داون ومكتب المدعي العام. غير أنها لم تتلق أي رد في هذا الصدد.

وفي يومي ٣٠ و ٣١ آذار/مارس، أرسلت السفارة الروسية مذكرات شفوية إلى وزارة الخارجية تتضمن ٤١ سؤالاً كانت قد طرحت بشكل رسمي بشأن قضية سكريبال ولكنها ظلت دون إجابة. ولا يزال معظمها بدون إجابة حتى يومنا هذا.

وفي ٣ نيسان/أبريل، قال **الرئيس بوتين**: ”*بطبيعة الحال، نحن مهتمون بإجراء تحقيق كامل. ونود الاطلاع على هذا التحقيق ونأمل في الحصول على المواد ذات الصلة، بما أننا نتكلم عن مواطنين روس*“.

وفي ٥ نيسان/أبريل، دعت روسيا لعقد جلسة **لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة** من أجل استئناف مناقشة حادث ساليزبري. وأشار السفير الروسي فاسيلي نيبينزيا في الجلسة إلى أن حكومة المملكة المتحدة قد تركت العديد من الأسئلة دون إجابة.

وفي ٦ نيسان/أبريل، وجه **السفير ياكوفينكو** رسالة شخصية إلى **وزير الخارجية جونسون** يعرب فيها عن عدم ارتياحه لمستوى التعاون الذي يبديه الجانب البريطاني، **ويقترح عقد اجتماع** لإجراء مناقشة مستفيضة للحالة المتعلقة بحادث ساليزبري والحالة العامة للعلاقات بين المملكة المتحدة روسيا. غير أنه لم يتلق أي رد في هذا الصدد.

خامسا – المسائل الطبية

في ٢٢ آذار/مارس، خرج الرقيب المحقق نيك بايلي من المستشفى.

وفي ٢٩ آذار/مارس، قالت الدكتورة كريستين بلانشارد، مديرة الشؤون الطبية في مستشفى ساليزبري المحلي: ”*يسرني أنه بات بوسعي أن أبلغكم عن التحسن الذي طرأ على حالة يوليا سكريبال.*

لقد استجابت بصورة جيدة للعلاج ولكنها ما زالت تتلقى الرعاية السريرية من الخبراء على مدار الساعة". وقال المستشفى إن **السيدة سكريبال لم تعد في حالة حرجة**. وأفادت وسائط الإعلام بأنها قد استعادت وعيها، وباتت قادرة على تناول الطعام والحديث.

وفي ٥ نيسان/أبريل، قالت **يوليا سكريبال** في مكالمة هاتفية مع فيكتوريا سكريبال بثها التلفزيون الروسي: "*إن كل شيء على ما يرام، وليس هناك شيء لا يمكن حلّه*، ***والجميع يتعافى***، *والكل أحياء، [وسيرغي سكريبال] بخير، وهو نائم الآن*". وفي اليوم نفسه، نشرت الشرطة المتروبولية بيانا باسم السيدة سكريبال قالت فيه: "*لقد أفقت قبل أكثر من أسبوع ويسعدني القول بأن قوتي تزداد كل يوم*".

وفي ٦ نيسان/أبريل، أعلن المستشفى أن **سيرغي سكريبال** "*يستجيب بشكل جيد للعلاج ويتحسن بسرعة* ***ولم يعد في حالة حرجة***".

وفي ١٠ نيسان/أبريل، أعلنت الدكتورة بلانشارد **خروج يوليا سكريبال** من المستشفى. وقالت: "*مع أنني لن أخوض في تفاصيل كثيرة عن العلاج الذي كنا نوفره، يمكنني قول إن المواد المؤثرة على الأعصاب تحدث مفعولها عند التصاقها بأنزيم محدد في الجسم مما يُوقف الأعصاب عن العمل بطريقة سليمة. وإن هذا الأمر يسفر عن أعراض مثل الغثيان والهلوسة والارتباك. وكان دورنا في معالجة المريضين هو جعل حالتهما تستقر – بمعنى كفالة قدرة المريض على التنفس واستمرار عمل الدورة الدموية. وكان علينا من ثم استخدام مجموعة متنوعة من العقاقير لدعم المريضين كي يتمكنا من إفراز المزيد من الإنزيمات لتعويض تلك التي تأثرت من التسمم. وقد استخدمنا أيضاً تقنيات متخصصة للتطهير بغرض إزالة أية سموم متبقية. واستجاب المريضان بصورة جيدة للغاية للعلاج الذي كنا نقدمه. غير أن كلا من المريضين يمر بمرحلة مختلفة على طريق الشفاء. وقد أُخرجت يوليا الآن من مستشفى ساليزبري المحلي [...]* ***وأحرز والدها كذلك تقدما جيدا***. *وقد أعلنتُ يوم الجمعة أنه لم يعد في حالة حرجة. ومع أنه يتعافى بوتيرة أبطأ مقارنةً بيوليا، فإننا نأمل بأن يتمكن أيضا من مغادرة المستشفى في الوقت المناسب*".

وفي ١١ نيسان/أبريل، أصدرت الشرطة المتروبولية بياناً بالنيابة عن السيدة سكريبال تقول فيه: "*لقد تركتُ أبي في رعاية [المستشفى]، وهو لا يزال مريضاً في حالة خطيرة. وما زلتُ أعاني أنا أيضاً من آثار المادة المؤثرة على الأعصاب التي استُخدمت ضدي*". وشككت السفارة الروسية في صحة هذا البيان، مشيرةً إلى جملة أمور منها التضارب بين المحادثة الهاتفية التي تخبر فيها يوليا فيكتوريا بأن "كل شيء على ما يرام" فيما يتعلق بها وبوالدها، وبين حالتهما الصحية حسبما يصفها بيان الشرطة المتروبولية.

سادسا – تحقيقات الشرطة

في ١٧ آذار/مارس، أعلنت الشرطة المتروبولية التسلسل التالي لتحركات السيد والسيدة سكريبال قبل الحادثة:

"*في الساعة ١٤:٤٠ من يوم السبت ٣ آذار/مارس: وصلت يوليا إلى مطار هيثرو على متن طائرة قادمة من روسيا.*

وفي الساعة ٩:١٥ من يوم الأحد ٤ آذار/مارس: شوهدت سيارة سيرغي في منطقة London Road و Churchill Way North و Wilton Road.

وفي الساعة ١٣:٣٠، شوهدت سيارة سيرغي تسير على Devizes Road باتجاه مركز المدينة.

وفي الساعة ١٣:٤٠، وصل كل من سيرغي ويوليا إلى الطابق العلوي من المرآب الخاص بمتجر Sainsbury في مركز Maltings. وبعد ذلك بقليل، ذهبا إلى حانة Bishops Mill الكائنة في وسط المدينة.

وفي الساعة ١٤:٢٠ تناولا الطعام في مطعم Zizzi.

وفي الساعة ١٥:٣٥ غادرا مطعم Zizzi.

وفي الساعة ١٦:١٥ تلقت خدمات الطوارئ تقريراً من أحد أفراد الجمهور، ووصل أفراد الشرطة إلى مسرح الحادث في غضون دقائق، حيث وجدوا سيرغي ويوليا وهما في حالة سيئة للغاية ومستلقيان على مقعد في حديقة كائنة بجانب المطعم''.

ومنذ ذلك الحين، لم يعلن رسميا سوى عن تفاصيل قليلة بشأن التحقيق، مع أن عددا منها أفادت به وسائط الإعلام نقلا عن ''مصادر''.

واستكشفت وسائط الإعلام **عدة روايات** تتعلق بالطريقة المحددة التي تعرض بها الضحايا للسم. وهذه الروايات تشمل ما يلي:

- احتمال أن يكون سكريبال الأب والابنة قد تسمما مما تناولاه من طعام أو شراب في مطعم Zizzi أو في حانة Bishop's Mill اللذين زاراهما في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨ (صحيفة ''The Sun'' العدد الصادر في ٦ آذار/مارس، استناداً إلى أن كلتا المنشأتين قد أحيطتا بسياج).
- احتمال أن يكون سكريبال الأب والابنة قد تعرضا للرش بمواد سامة من مهاجمين في الشارع (صحيفة ''Daily Mail''، العدد الصادر في ٦ آذار/مارس، المصدر: ''شرطة مكافحة الإرهاب'').
- احتمال أن تكون المادة المؤثرة في الأعصاب قد دُسّت في أحد الأغراض الشخصية الموجودة في حقيبة يوليا سكريبال قبل مغادرتها موسكو متجهة إلى لندن. ووفقا لهذه النظرية ربما يكون السم قد أودع في إحدى قطع الملابس أو مستحضرات التجميل أو في هدية تم فتحها في منزل سيرغي سكريبال في سالزبري، مما يعني أن يوليا سكريبال قد استُهدفت عمدا للوصول إلى والدها (صحيفة ''The Telegraph''، العدد الصادر في ١٥ آذار/مارس، المصدر: ''مصادر رفيعة في وكالات الاستخبارات'').
- احتمال زرع المادة المؤثرة على الأعصاب في نظام تكييف الهواء بسيارة آل سكريبال (صحيفة ''Daily Mail''، العدد الصادر في ١٩ آذار/مارس، المصدر: ''الخبير الأمني فيليب إنغرام'').
- احتمال تسميم فردَي عائلة سكريبال من خلال الحنطة السوداء التي طلبت يوليا سكريبال من أحد أصدقائها أن يشتريها ويحضرها لوالدها لأنها نسيت أن تشتري الهدايا من محل البقالة بنفسها (صحيفة ''The Sun''، العدد الصادر في ١ نيسان/أبريل، المصدر: ''محققون بريطانيون'').

وفي ٢٨ آذار/مارس، أعلنت الشرطة أنها *''تعتقد في هذه المرحلة من التحقيق الذي أجرته أن فردي عائلة سكريبال قد تعرضا للمادة المؤثرة على الأعصاب لأول مرة من* ***باب البيت الأمامي***''.

ويبدو أن رواية **مقبض الباب** كانت قد أصبحت الرواية الرئيسية وقت كتابة هذه السطور. وقد أفادت التقارير بأن المادة المؤثرة على الأعصاب، بما أنها جيلاتينية القوام، كان يمكن دهنها على مقبض الباب ليتسمم السيد سكريبال بمجرد لمسه. وزُعم بعد ذلك أن السم تسرب إلى جلده وجلد يوليا ببطء وأن آثاره ظهرت بعد التعرض له بعدة ساعات.

وأُفيد أيضا بأن **الهاتفين المحمولين** الخاصين بالسيد والسيدة سكريبال **كانا مغلقين** لمدة أربع ساعات في صباح يوم ٤ آذار/مارس.

وأُكّد رسميا أن **الحيوانات الأليفة التي كانت لدى السيد سكريبال قد ماتت**. ويُزعم أنها ظلت في منزل السيد سكريبال الذي مُنع الدخول إليه إثر بدء التحقيق. ويُزعم أن اثنين من الخنازير الغينية قد قضيا جوعا، بينما عُثر على قطة في حالة شديدة السوء وكان لا بد من قتلها رحمةً بها. وزعم أن الحيوانات أُحضرت إلى مختبر بورتون داون، وتم حرق رفاتها. ومن غير الواضح ما إذا كانت قد خضعت لاختبار الكشف عن المواد المؤثرة على الأعصاب. وتفيد فيكتوريا سكريبال بأن سيرغي سكريبال كانت لديه قطتان؛ ومصير القطة الثانية غير معروف. وقد انتقدت روسيا موت الحيوانات كمثال على القسوة وعدم الاكتراث بحقوق السيد سكريبال وإتلاف الأدلة التي قد تكون هامة.

وفي ٣١ آذار/مارس، اقترحت روسيا رسميا إجراء تحقيق مشترك في حادث سالزبري.

وفي ٣ نيسان/أبريل، أرسل مكتب المدعي العام بالاتحاد الروسي طلباً رسمياً إلى وزارة الداخلية للحصول على مساعدة قانونية بشأن التحقيق الجنائي الذي فُتح في روسيا فيما يتعلق بجريمة الشروع في القتل.

سابعا – منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

في ٨ آذار/مارس، أخطرت المملكة المتحدة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالحادث الذي وقع في سالزبري. وفي ١٢ آذار/مارس، تحدث وزير الخارجية بوريس جونسون مع أحمد أوزومجو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأفادت سلطات المملكة المتحدة بأن الأمانة الفنية قد عرضت تقديم مساعدتها.

ووفقاً لما ذُكر أعلاه، اقترح **وزير الخارجية الروسي لافروف في ١٣ آذار/مارس أن تعمل المملكة المتحدة مع روسيا ضمن إطار الإجراءات المنصوص عليها في المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية**.

وفي ١٤ آذار/مارس، قال **بيتر ويلسون**، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في كلمة ألقاها في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إن هجوم سالزبري يمثل انتهاكاً من جانب روسيا للحظر الأساسي لاستعمال الأسلحة الكيميائية الوارد في المادة ١ من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وردا على الاقتراح الروسي بأن تتبع المملكة المتحدة الإجراءات المنصوص عليها في المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قال السيد ويلسون إن ***''المادة التاسعة لا تلزم الدول التي تقع ضحية للأسلحة الكيميائية بالامتناع عن البحث عن ردود سريعة على شواغلها الآنية الملحة''***. وفي اليوم ذاته، قال ممثل المملكة المتحدة جوناثان ألن، في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إن استدعاء وزير الخارجية للسفير الروسي يشكل إجراءً متخذا بموجب المادة التاسعة.

وفي ١٤ آذار/مارس، وجهت رئيسة الوزراء تيريزا ماي رسالة إلى أحمد أوزومجو، المدير العام للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تدعو فيها الأمانة الفنية للمنظمة إلى ''التحقق بشكل مستقل من صحة التحليل'' الذي أجري في إطار التحقيق البريطاني في حادث سالزبري.

وفي ١٩ آذار/مارس، أفادت التقارير بأن فريق خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد وصل إلى المملكة المتحدة. وفي ٢٢ آذار/مارس، أذنت محكمة الحماية بأخذ عينات أحيائية – طبية من السيد والسيدة سكريبال للتحليل الذي ستجريه المنظمة.

وفي ٢١ آذار/مارس، عُقدت جلسة إحاطة تضم كبار المسؤولين في وزارات الخارجية والدفاع والصناعة الروسية في موسكو، جرى فيها تعميم مذكرة. وأكدت هذه الوثيقة استعداد روسيا للعمل بموجب المادة التاسعة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالعملية الثنائية المشتركة بين المملكة المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قيل إن ''*روسيا تتوقع من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تقدم سرداً تفصيلياً رسمياً للتطورات المحيطة بـ 'قضية سكريبال'. وإننا ننطلق من فهم أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستجري تحقيقاً مستقلاً ومكتمل الأركان وفق جميع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية*''. وقد وُجّه بشكل متزامن عدد من الأسئلة التقنية إلى المملكة المتحدة.

وفي ٣ نيسان/أبريل، قال **الرئيس الروسي فلاديمير بوتين** إن الخبراء الدوليين يفيدون بوجود ما يقرب من عشرين بلدا في العالم قادرة على تصنيع المواد المعنية. وأكد اهتمامه بإجراء تحقيق واسع النطاق، مع التنبيه إلى أن روسيا تود الاطلاع عليه، وأعرب عن أمله بأن يتلقى المواد ذات الصلة، لأن الأمر يتعلق بمواطنين روسيَّين.

وفي ٣ نيسان/أبريل، قال **غاري إيتكينهيد**، الرئيس التنفيذي لمختبر العلوم والتكنولوجيا الدفاعية في بورتون داون، إن مختبره قد تعرّف على المادة كـ ''مادة مؤثرة على الأعصاب مطورة للأغراض العسكرية، ولكنه لم يتمكن من تحديد منشئها''. **وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨**، حذفت وزارة الخارجية تغريدة بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ عن كون هذه المادة ''روسية المنشأ''. وقد انتُقد بوريس جونسون وزير الخارجية لادعائه في مقابلة سابقة أن مختبر بورتون داون قد أكد له أن هذه المادة المؤثرة على الأعصاب روسية المنشأ.

وفي ٤ نيسان/أبريل، وبناء على طلب من الاتحاد الروسي، عُقدت جلسة طارئة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي مشروع قرار قدمه كل من الاتحاد الروسي وإيران والصين، اقتُرح إجراء تحقيق مشترك في الحادث. وقد حظي هذا القرار بتأييد ٦ أعضاء واعتراض ١٥ عضواً وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. ويكاد يكون جميع الأعضاء الـ ١٥ الذين صوتوا ضد القرار من الحلفاء العسكريين للولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ووقت كتابة هذه السطور، كانت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعتزم نشر موجز الاستنتاجات التي خلصت إليها على إثر تحليل عينات سالزبري في **١٢ نيسان/أبريل**.

ثامنا – الجوانب القنصلية

في مذكرة شفوية مؤرخة **١٤ آذار/مارس، طلبت السفارة الروسية الاتصال القنصلي بسيرغي ويوليا سكريبال**. واستندت السفارة في طلبها إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والاتفاقية القنصلية بين الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة. ومن أهم تلك الأحكام الفقرة ١ (أ) من المادة ٣٦ من الاتفاقية الثنائية التي تنص على أن *"يتمتع الموظف القنصلي بالحق [...] في الاتصال بأي من رعايا الدولة الموفدة ومقابلته وإسداء المشورة إليه ويجوز أن يقدم له أي مساعدة بما في ذلك، عند الضرورة، الترتيب لتقديم المعونة وإسداء المشورة في الشؤون القانونية"*.

وفي **١٥ آذار/مارس** ردت **وزارة الخارجية** بأن الاتصال القنصلي بيوليا سكريبال *"يستند إلى عدد من الاعتبارات، منها الخطر على صحتها والخطر على الآخرين نتيجةً لحالتها، فضلاً عن مخاطر العدوى"*. ورُفض مرة أخرى السماح بالاتصال القنصلي بسيرغي سكريبال وتقديم معلومات عن حالته بحجة كونه مواطناً بريطانياً.

وفي **١٦ آذار/مارس** وصفت **السفارة الروسية** قرار الجانب البريطاني عدم السماح بالاتصال القنصلي بأنه انتهاك للاتفاقيتين القنصليتين. وطلبت السفارة أيضاً الحصول على تقرير طبي آني كامل ومواد بصرية حديثة *"كدليل واضح على أن هذا المواطن الروسي آمنٌ ويلقى معاملة جيدة"*.

وفي **٢٠ آذار/مارس** كتب وزير الخارجية **بوريس جونسون** في مقال: *"سيرغي ويوليا سكريبال في غيبوبة منذ ٤ آذار/مارس [...] ولا يمكن أن يمنحا موافقتيهما على التصوير أو على استقبال زائرين [...] وليس من الجلي أن سكريبال وابنته تحديدا سيرحبان بزيارة من مسؤولين روس"*.

وفي **٢٢ آذار/مارس** طرحت السفارة الروسية في مذكرة شفوية جديدة عدداً من الأسئلة التفصيلية عن الحالة الطبية للسيد والسيدة سكريبال، والعلاج الذي يتلقيانه، والأسباب التي تحول دون الاتصال القنصلي بهما.

وفي اليوم نفسه، نُشر حكم صادر عن **محكمة الحماية** يأذن بأخذ عينات أحيائية – طبية من السيد والسيدة سكريبال لفائدة فريق الخبراء التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ووفقاً للحكم، عيّنت سلطات المملكة المتحدة "صديقاً للدعوى" للتصرف باسم السيد والسيدة سكريبال. ولم يطلب المحامي الممثل لصديق الدعوى من المحكمة كفالة الإبلاغ القنصلي بإجراءات الدعوى ولم يبلغ المحكمة بما أبدته فيكتوريا سكريبال من اهتمام بالقضية. وأبلغت وزارة الخارجية السفارة الروسية بتعيين صديق الدعوى في اليوم نفسه، أي بعد انتهاء الإجراءات. وفي ٢٨ آذار/مارس أعربت السفارة عن احتجاجها على ذلك الامتناع عن اتخاذ إجراء.

وفي **٢٣ آذار/مارس، كررت وزارة الخارجية القول بأن الاتصال بيوليا سكريبال *"محدود بالضرورة بسبب حالتها"***.

وفي **٢٩ آذار/مارس**، وبعد الإعلان عن أن يوليا سكريبال لم تعد في حالة حرجة، أبلغت وزارة الخارجية السفارة بأنها ستتولى *"إخطار السيدة سكريبال بطلبكم الاتصال القنصلي بها [...] والتأكد من رغباتها في هذا الصدد"*.

وفي **٢ نيسان/أبريل**، طلبت السفارة الروسية من وزارة الخارجية تقديم المساعدة في السماح **لفيكتوريا سكريبال** بزيارة عمها وابنة عمها في سالزبري. وفي اليوم التالي، طلبت السفارة رسمياً من سفارة المملكة المتحدة في موسكو إصدار تأشيرة دخول لفيكتوريا سكريبال. وفي ٤ نيسان/أبريل، طلبت السفارة من وزارة الخارجية تسمية مسؤول اتصال يتولى تنسيق المسائل العملية أثناء زيارة فيكتوريا سكريبال. وفي مذكرة شفوية أخرى مؤرخة ٦ نيسان/أبريل، أكدت السفارة استعدادها لتزويد فيكتوريا سكريبال بكل مساعدة قد تحتاج إليها أثناء زيارتها.

وفي **٥ نيسان/أبريل**، أذاع التليفزيون الروسي تسجيل مكالمة هاتفية بين يوليا وفيكتوريا سكريبال ناقشتا خلالها إمكانية قيام فيكتوريا بالزيارة. وفي المساء نفسه، أصدرت الشرطة المتروبولية **بياناً باسم يوليا سكريبال**، تقول فيه *”أثق أنكم تقدرون أن الحدث بأكمله كان مربكاً نوعاً ما. وآمل أنكم* ***ستحترمون خصوصيتي*** *وخصوصية أسرتي أثناء مروري بمرحلة النقاهة“* .

وفي **٦ نيسان/أبريل** بات معروفاً أنه جرى رفض منح فيكتوريا سكريبال تأشيرة، وكان المبرر الرسمي هو عدم امتثالها لقواعد الهجرة بالمملكة المتحدة. وفي الوقت نفسه، نقلت وسائط الإعلام عن ”مصدر حكومي“ أن التأشيرة رُفضت لأنه *”يبدو أن الدولة الروسية تحاول استخدام فيكتوريا كبيدق“* . وفي مذكرة شفوية، وصفت السفارة هذا القرار بأنه اتُّخذ انطلاقاً من اعتبارات سياسية خالصة. وخلصت السفارة إلى أن السيد والسيدة سكريبال، اللذين يفاد أنهما يتعافيان، يبقيان محجوبَيْن عن الجمهور وعن وسائط الإعلام والمسؤولين القنصليين، في حين أن القريبة الوحيدة التي كان بوسعها أن تتوقع بصورة معقولة أن تتمكن من رؤيتهما غير مسموح لها بدخول المملكة المتحدة.

وفي **٥ نيسان/أبريل أبلغت وزارة الخارجية السفارة بأن** ***”المملكة المتحدة امتثلت امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية*** *فيما يتعلق بطلبات [...] الاتصال القنصلي [...] وقد نقلت وزارة الخارجية والكومنولث إلى السيدة سكريبال، عند استعادتها لوعيها، عرض السفارة تقديم المساعدة القنصلية.* ***وبوسع السيدة سكريبال الآن أن تقرر ما إذا كانت تود، ومتى تود، قبول تلك المساعدة“*** . ودعت وزارة الخارجية السفارة أيضاً إلى تسمية موظف قنصلي كجهة اتصال بالسيدة سكريبال. وقد فعلت السفارة ذلك في اليوم نفسه.

وفي رسالة تالية، أكدت السفارة الروسية مرة أخرى عدم اتفاقها مع البيانات المتعلقة بامتثال المملكة المتحدة للاتفاقيتين القنصليتين، وطلبت معلومات **يمكن التحقق منها** عن مكان وجود السيد والسيدة سكريبال وحالتيهما ورغباتهما، بما في ذلك فيما يتعلق بالاتصال القنصلي.

وفي **١١ نيسان/أبريل** نشرت الشرطة المتروبولية بياناً باسم السيدة سكريبال، يقول: *”أتواصل مع الأصدقاء والأسرة، وقد جرى تعريفي بالأشخاص المحددين الذين بوسعي الاتصال بهم في السفارة الروسية والذين تكرموا بعرض مساعداتهم عليَّ بأي طريقة يستطيعونها.* ***ولا أود في هذه اللحظة الحصول على خدماتهم“*** . وتساءلت السفارة الروسية عما إذا كان البيان صادراً فعلاً عن يوليا، مشيرةً إلى عدد من أوجه عدم الاتساق، وطلبت دليلاً عاجلاً على أن كل ما يُفعل بالسيدة سكريبال يتم بناء على إرادتها الحرة.

تاسعاً – ملخص الموقف الرسمي للحكومة البريطانية

تعتبر المملكة المتحدة روسيا مسؤولة عن الحادث الذي وقع في ساليزبري وتعتبر الحادث استخداماً غير مشروع للقوة من جانب الدولة الروسية ضد المملكة المتحدة. ووفقاً للمسؤولين البريطانيين، تعرَّض سيرغي ويوليا سكريبال للتسميم في ساليزبري باستخدام نوع من المواد المؤثرة على الأعصاب طورته روسيا للأغراض العسكرية.

ولخص وزير الخارجية بوريس جونسون في مقاله المنشور في جريدة ''Sunday Times'' في ٨ نيسان/أبريل الحجج الرئيسية المستخدَمة من جانب المملكة المتحدة دعماً لقضيتها على النحو التالي:

''حدَّد خبراؤنا في بورتون داون المادة المستخدمة ضد سكريبال وابنته بأنها مادة ''نوفيتشوك المستخدمة للأغراض العسكرية''، وهي نوع من المواد المؤثرة على الأعصاب طورته روسيا.

وإضافة إلى ذلك، لدى الحكومة البريطانية معلومات تفيد بأن روسيا بحثت خلال العقد الأخير سبل استخدام المواد المؤثرة على الأعصاب والممكن استخدامها في عمليات الاغتيال، وأنها قامت كجزء من هذا البرنامج بإنتاج وتخزين كميات صغيرة من مادة نوفيتشوك.

وعلاوة على ذلك، لدى روسيا حافز واضح لاستهداف سيرغي سكريبال. ففي سنة انتقال سكريبال إلى بريطانيا، وجَّه الرئيس بوتين تهديداً متلفزاً مفاده أن ''الخونة'' سوف ''يلقون حتفهم'' و ''يختنقون''.

ويدل مصير ألكسندر ليتفينينكو، الذي قُتل في لندن في عام ٢٠٠٦، على أن الكرملين لا يتورّع عن قتل شخص ما في هذا البلد. وقد أصدر مجلس الدوما الروسي بالفعل قانوناً يتيح اغتيال ''المتطرفين'' في الخارج.

ويفضي الجمع بين الوقائع إلى استنتاج واحد: الدولة الروسية وحدها هي التي لديها الوسائل والحافز لارتكاب هذه الجريمة والسجل الذي يشير إلى ارتكابها لها''.

عاشراً – ملخص الموقف الرسمي للحكومة الروسية

١ – **لا توجد أي صلة لروسيا بالحادث الذي وقع في ساليزبري في ٤ آذار/مارس.**

٢ – وجَّهت سلطات المملكة المتحدة اتهامات بالغة الخطورة لروسيا **دون تقديم أي أدلة**. وبيَّنت الأحداث التالية عدم وجود أدلة على تورط روسيا. والواقعة الملموسة الوحيدة التي تدفع بها المملكة المتحدة هي تحديد هوية المادة المستخدمة بأنها ''نوفيتشوك''، ''**نوع من المواد المؤثرة على الأعصاب طورته روسيا**''.

٣ – لم توضح المملكة المتحدة ما تعنيه بعبارة ''طورته روسيا''. **ولم يحدث أن قامت روسيا أو الاتحاد السوفياتي بتطوير مادة تسمى "نوفيتشوك"**. وفي حين أن العلماء السوفيات عملوا بالفعل على تطوير أنواع جديدة من السموم الكيميائية، فإن كلمة ''نوفيتشوك'' استُحدثت في الغرب في منتصف التسعينيات لوصف سلسلة من المواد الكيميائية الجديدة التي جرى تطويرها هناك على أساس

معلومات وفرها باحثون مغتربون روس. والإصرار البريطاني على استخدام كلمة ''نوفيتشوك'' هو محاولة للربط المصطنع بين هذه المادة وروسيا.

وفي غضون ذلك، نُشرت معلومات تفصيلية عن عشرات المواد من نوع ''نوفيتشوك'' في دليل نُشر في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ وفي كتاب صادر في عام ٢٠٠٨ للكيميائي المنشق فيل ميرزايانوف. وبعد ذلك، وُصف هذا النوع من المواد في العديد من الأعمال المنشورة لباحثين أمريكيين وتشيك وإيطاليين وإيرانيين وهنود قاموا بالفعل بتركيبها، إذا جاز الحكم بذلك من قراءة أعمالهم. وعلى ضوء غزارة الأدبيات العلمية، من المعقول القول بأن **أي مختبر كيميائي حديث قادر على تركيب مواد من نوع "نوفيتشوك"**.

٤ - وعدا ذلك، يستند ''التقييم'' البريطاني القائل بمسؤولية روسيا إلى **بيانات لا يمكن التحقق منها وأطروحات مصطنعة**. أما القوة التي تدفع بها الحكومة قدماً بهذه الأطروحات، فما هي إلا دليل إضافي على الافتقار إلى الوقائع.

(أ) تزعم الحكومة البريطانية أن لديها ''**معلومات تفيد أن روسيا بحثت خلال العقد الأخير سبل استخدام المواد المؤثرة على الأعصاب** الممكن استخدامها في عمليات الاغتيال، وأنها قامت كجزء من هذا البرنامج بإنتاج وتخزين كميات صغيرة من المواد من نوع نوفيتشوك''.

ولكن إنتاج الأسلحة الكيميائية في روسيا توقف بالكامل في عام ١٩٩٢. وجرى تدمير المخزونات القائمة، التي كانت الأكبر في العالم، على مدى السنوات الـ ٢٥ التالية تحت الرقابة الصارمة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تُعد المملكة المتحدة عضواً هاماً بها. **وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، صدّقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية الروسية**. وليس من الواضح لماذا لم تُثر المملكة المتحدة هذه المسألة في عام ٢٠١٧، إذا كان لديها معلومات عن إنتاج روسيا لمواد كيميائية تُستخدم للأغراض العسكرية في تعارض مع التزاماتها. وليس من الواضح أيضاً ما هو نوع المعلومات التي تمتلكها بريطانيا، ولا كيفية توصلها إلى الاستنتاج المتعلق بالغرض من الإنتاج المزعوم.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن **الرئيس التنفيذي لمختبر بورتون داون، غاري إيتكينهيد، لم ينفِ** في المقابلات التي أجريت معه **إنتاج "نوفيتشوك"** في المرفق الذي يديره.

(ب) أشارت المملكة المتحدة إلى ''**حافز واضح**'' وراء استهداف روسيا لسيرغي سكريبال. وقد اقتبست كلاماً للرئيس بوتين الذي زُعم أنه وجّه ''تهديداً'' مفاده أن ''الخونة'' سوف ''يلقون حتفهم'' و ''يختنقون''.

والواقع أن **الرئيس (رئيس الوزراء آنذاك) بوتين نفى مباشرةً**، في المقابلة التليفزيونية التي اقتُبست منها الأقوال، والتي جرت في عام ٢٠١٠، **اتباع سياسة اغتيال الخونة**. لننظر في نص المقابلة:

'' سؤال: [...] وفقاً لمذكرات، وقّع زعماء بلدان عدة على أوامر باغتيال أعداء للدولة في الخارج [...] هل اتخذتم، كرئيس للدولة، قرارات كتلك؟

جواب: [...] الأجهزة الخاصة الروسية لا تستخدم مثل تلك الوسائل. وفيما يتعلق بالخونة، فسوف يلقون حتفهم من تلقاء أنفسهم، أؤكد لكم ذلك. لنأخذ مثلا حالة الخيانة التي وقعت

مؤخراً، حينما تم الكشف عن مجموعة من جواسيسنا. يجب أن تفهموا أن هؤلاء ضباط. هذا الرجل خان أصدقاءه، رفاق سلاحه – هؤلاء أشخاص ضحوا بحياتهم من أجل وطنهم الأم. لنأخذ في الاعتبار مدى الجهد اللازم لتعلُّم لغة أجنبية لتصبح كأنها لغتك الأم، والتخلِّي عن الأقارب، وعدم التمكُّن من حضور جنازات أحبائك. فكِّر في الأمر. تُعطي حياتك كلها لخدمة وطنك الأم، ثم يقوم حيوانٌ ما بخيانتك. كيف سيستطيع العيش بفعلته؟ كيف سينظر إلى أعين أبنائه؟ وأياً كانت تلك الثلاثون قطعة من الفضة التي أُعطيت لهم لقاء ذلك، فإنها ستكون غصة في حلوقهم وستخنقهم، أؤكد لكم ذلك. وأن يضطر المرء للاختباء بقية عمره، وألا يتمكن من رؤية أحبائه – تعرفون، إن من يختار هذا المصير سيندم عليه''.

وإن ما قصده الرئيس بوتين واضح لأي قارئ لا يضمر نية سيئة.

ويبدو كذلك أن بريطانيا تشير ضمناً إلى أن السيد سكريبال كان يُشكّل تهديداً لروسيا إلى درجة تجعله هدفاً بديهياً. ويصعب التوفيق بين هذا وبين كون السيد سكريبال، بعد قضائه لجزء من عقوبته، قد حصل على عفو وسُمح له بمغادرة روسيا إلى المملكة المتحدة حيث عاش في سلام لمدة ٨ أعوام.

(ج) تشير المملكة المتحدة إلى ''**سجل** حافل من عمليات الاغتيال التي ترعاها الدولة''، ذاكرةً بوجه خاص اغتيال ألكسندر ليتفينينكو في لندن في عام ٢٠٠٦. ويُزعم أن هذا ''يدل على أن الكرملين لا يتورّع عن قتل شخص ما في هذا البلد''.

والواقع أن **قتل ألكسندر ليتفينينكو يدل على حرص وايت هول على إضفاء السرية على المعلومات الرئيسية** وتوجيه اتهامات خطيرة لا تستند إلى وقائع. ويجري تكرار نفس النص المكتوب، ولكن بطريقة تسريع الشريط هذه المرة.

(د) يزعم المسؤولون البريطانيون أن مجلس الدوما الروسي أصدر **قانوناً يتيح اغتيال ''المتطرفين'' في الخارج**. وهذا الكلام هو محض كذب. **فلا يوجد قانون كهذا في روسيا**.

وأقرب قانون في روسيا في هذا الصدد هو قانون مناهضة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ الذي يتيح للرئيس، بموافقة مجلس الأعيان في البرلمان (قرار يُتخذ علناً)، إرسال ''تشكيلات من القوات المسلحة'' لمحاربة الإرهابيين وقواعدهم في الخارج. وهذا من حيث الجوهر إجراء مماثل لذلك المنصوص عليه في الدستور بشأن استخدام القوات خارج الإقليم الوطني لروسيا. وكما يرى المرء بوضوح، ليس لهذا علاقة بالقتل الذي يستهدف شخصاً بعينه. ويكشف الاستشهاد بهذا القانون على سبيل ''تأكيد'' سياسة روسيا عن افتقار كامل للخبرة، غير أنه يثير أيضاً سؤالا بشأن ما إذا كان السيد سكريبال قد اشترك في أي أنشطة تعتقد المملكة المتحدة أنه يمكن تصوُّر أن روسيا تعتبرها إرهابية أو متطرفة.

٥ - **لم تمتثل المملكة المتحدة لالتزاماتها بموجب الاتفاقيتين القنصليتين**. فلا جدال في أن يوليا سكريبال هي مواطنة روسية لها الحق في الاتصال بالسلطات القنصلية، وللسلطات القنصلية الحق في الاتصال بها. وفي ضوء كل الظروف، لا يمكن التسليم بصحة مزاعم عدم رغبتها في تلقي المساعدة القنصلية، ويجب التحقق من تلك المزاعم. ويبدو أن سيرغي سكريبال مواطن من رعايا المملكة المتحدة، غير أنه لم يتخل أبداً عن جنسيته الروسية وما يتصل بها من حقوق. وهو له كامل الأحقية في طلب المساعدة القنصلية الروسية، كما أن للسفارة كامل الأحقية في تقديمها.

٦ - **الأساس القانوني للإجراءات البريطانية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مشكوك فيه.** فعوضاً عن استخدام الإجراءات العادية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي كان يمكن للمملكة المتحدة عملاً بها أن تخاطب روسيا مباشرةً أو من خلال المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (في إطار المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، اختارت المملكة المتحدة التعاون على الصعيد الثنائي مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار ترتيب تفاصيله غير معروفة. ولا يوجد في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إجراء من قبيل ''التحقق من صحة التحليل''.

٧ - يتبيّن من تحليل كل الظروف أن **سلطات المملكة المتحدة شرعت في اتباع سياسة عزل السيد والسيدة سكريبال عن الجمهور وإخفاء أدلة هامة وعرقلة إجراء تحقيق نزيه ومستقل.** وتشير الظروف المحيطة بسكريبال وابنته أكثر فأكثر إلى كونهما قيد الاحتجاز أو الحبس القسري. وإذا كانت السلطات البريطانية مهتمة بطمأنة الجمهور إلى أن هذا ليس هو الحال، فعليها أن تسارع إلى تقديم أدلة ملموسة.

ضميمة

الطلبات والأسئلة الموجهة من روسيا إلى المملكة المتحدة

الطلبات

المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٨:

١ - إصدار تعليق رسمي على الحادث. *تم.*

٢ - توفير معلومات بشأن الحالة الصحية للسيد والسيدة سكريبال، وبشأن الظروف التي أفضت إلى إدخالهما إلى المستشفى. *لُبّي الطلب جزئيا.*

٣ - الإحاطة علما بطلب فيكتوريا سكريبال، ابنة أخ السيد سكريبال، إطلاعها على حالتهما الصحية. *تم تجاهل الطلب.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨:

٤ - تقديم عينات من المادة الكيميائية التي يُزعم أنها استُخدمت. *رُفض الطلب.*

٥ - تقديم معلومات كاملة عن التحقيق. *تم تجاهل الطلب.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨:

٦ - إتاحة الاتصال القنصلي بالسيد والسيدة سكريبال. *رُفض الطلب.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠١٨:

٧ - تقديم تقرير طبي كامل عن الحالة الصحية للسيدة سكريبال. *تم تجاهل الطلب.*

٨ - تقديم مواد بصرية آنية تثبت أن السيدة سكريبال في أمان وأنها تتلقى معاملة حسنة. *تم تجاهل الطلب.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨:

٩ - إجراء تحقيق مشترك في حادث سالزبري وعقد مشاورات عاجلة بشأن تلك المسألة. *تم تجاهل الطلب.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

١٠ - تقديم كل المساعدة اللازمة لفيكتوريا سكريبال، بما في ذلك إصدار تأشيرة لها، والسماح لها بالوصول إلى أقاربها. *رُفض الطلب.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

١١ - تقديم المساعدة القانونية إلى سلطات التحقيق الروسية التي فتحت قضية تتعلق بجريمة شروع في قتل. *لا معلومات.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

١٢ - موافاة يوليا سكريبال ببيانات الاتصال الخاصة بالمسؤولين القنصليين. *يُزعم أن الطلب لُبّي.*

الرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

١٣ - عقد اجتماع بين السفير ووزير الخارجية. *لا رد.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

١٤ - تأكيد أو نفي ما إذا كان السيد والسيدة سكريبال على وشك إعادة توطينهما في بلد ثالث بهويتين جديدتين. *تم تجاهل الطلب.*

١٥ - تأكيد أو نفي ما إذا كان سيتم هدم منزل السيد سكريبال. *تم تجاهل الطلب.*

١٦ - تأكيد أو نفي ما إذا كانت المزاعم المتصلة برسالة قادمة من سورية اعترضتها القوات الجوية الملكية قد شكلت جزءاً من المعلومات التي استُند إليها في اتخاذ قرار طرد الدبلوماسيين الروس. *تم تجاهل الطلب.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

١٧ - تقديم دليل عاجل على أن جميع الإجراءات المتعلقة بيوليا سكريبال تُتخذ في إطار المراعاة الصارمة لإرادتها الحرة. *تم تجاهل الطلب.*

١٨ - توضيح التقارير المتضاربة حول ما إذا كان خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أخذوا مباشرةً عيّنات أحيائية - طبية من السيد والسيدة سكريبال. *لا رَدَّ من المملكة المتحدة. وتؤكد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنها أخذت العينات.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

١٩ - شرح الكيفية المحددة التي تحقق بها امتثال المملكة المتحدة لما عليها من التزامات بموجب الاتفاقيات القنصلية. *لا رَدَّ حتى تاريخه.*

٢٠ - تأكيد أو نفي ما إذا تمّ نقل يوليا سكريبال إلى ''مكان آمن''، وتقديم معلومات يمكن التحقق من صحتها بشأن مكان وجود السيد والسيدة سكريبال، وبشأن صحتهما ورغبتيهما. *لا رَدَّ حتى تاريخه.*

الأسئلة

المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨:

١ - ما هو التشخيص الدقيق لحالة السيد والسيدة سكريبال، وكيف هي حالتهما الصحية؟ *تمّت الإجابة جزئيا من قِبل مستشفى سالزبري المحلي.*

٢ - ما نوع العلاج الذي يتلقّيانه؟ *تمّت الإجابة جزئيا من قِبل مستشفى سالزبري المحلي.*

٣ - هل ذلك العلاج هو نفس العلاج الذي أُعطي للرقيب نيك بايلي؟ *لا معلومات.*

٤ - لماذا تحسّنت حالة السيد بايلي والسيدة سكريبال، في حين لا يزال السيد سكريبال في حالة حرجة؟ *لا معلومات.*

٥ - هل أُعطيَ السيد بايلي والسيد والسيدة سكريبال ترياقات؟ *لا يوجد رد رسمي. ووفقاً لما أفاد به الرئيس التنفيذي لمختبر بورتون داون، لا يوجد أي ترياق ضد المادة المستخدمة.*

٦ - ما هي بالتحديد الترياقات المعطاة؟ *انظر ٥ أعلاه.*

٧ - ما هي المعلومات والآثار الطبية التي دفعت إلى اتخاذ القرار بإعطاء الترياقات؟ وكيف حدّد الموظفون الطبيون الترياقات التي يجب استخدامها؟ *انظر ٥ أعلاه.*

٨ - لماذا لا توجد أي صور فوتوغرافية/تسجيلات فيديو تؤكد أن السيد والسيدة سكريبال لا يزالان على قيد الحياة وفي مستشفى؟ *لا معلومات.*

٩ - هل وافق السيد والسيدة سكريبال على أن تبث تلفزيونيا اللقطات المصورة بنظام المراقبة بالدوائر التلفزيونية المغلقة في ساليزبري؟ *لا معلومات.*

١٠ - إذا لم يكن الأمر كذلك، فمن الذي أعطى الموافقة نيابة عنهما؟ *لا معلومات.*

١١ - هل يحق لذلك الشخص أيضا الإذن بنشر صور فوتوغرافية/تسجيلات فيديو؟ *لا معلومات.*

١٢ - هل يحق لذلك الشخص أيضا الإذن بالاتصال القنصلي؟ *لا معلومات.*

١٣ - ما نوع الحماية التي يستخدمها الموظفون الطبيون ضدّ المواد الكيميائية؟ *لا معلومات.*

١٤ - إذا كان السبب الذي يعيق الاتصال القنصلي هو الخشية من خطر التعرّض للسم، فهل يمكن اللجوء إلى نفس نوع الحماية من قبل الموظف القنصلي؟ *لا معلومات.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨:

١٥ - هل يمكن أن يكون التسرّع في إعطاء الترياقات قد أدّى إلى تفاقم الحالة الصحية للسيد بايلي وللسيد والسيدة سكريبال؟ *انظر ٥ أعلاه.*

١٦ - أين أُخذت عيّنات الدم من السيد والسيدة سكريبال؟ وبأي طريقة؟ وما هي الجهة التي قامت بذلك؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة. وتذكر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن خبراءها أخذوا عيّنات.*

١٧ - كيف تم توثيق ذلك؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

١٨ - من الذي بإمكانه أن يشهد بأنّ البيانات موثوقة؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

١٩ - هل استوفى تسلسل العهدة جميع متطلبات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عند جمع الأدلة؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة. وتشير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أنه تم التقيد بتسلسل العهدة.*

٢٠ - ما هي الطرق (التحليل الطيفي وغيره) التي استخدمها الجانب البريطاني حتى تمكّن، في غضون فترة زمنية قصيرة جدا كهذه، من تحديد نوع المادة المستخدمة؟ *لا معلومات.*

٢١ - هل كان بحوزة الجانب البريطاني عينة قياسية يمكن على أساسها فحص المادة؟ *لا معلومات.*

٢٢ - ما هو مصدر تلك العينة؟ *لا معلومات.*

٢٣ - كيف يمكن تفسير المفعول المتأخر للمادة المؤثرة على الأعصاب، مع أنها مادة سريعة المفعول بطبيعتها؟ *لا معلومات.*

٢٤ - يُزعم أن الضحايا سموا في مطعم للبيتزا (أو في سيارة، أو في المطار، أو في المنزل، وفقا لروايات أخرى). فما الذي حدث بالفعل؟ وكيف تأتّى أن عُثر عليهما في وقت غير محدد على مقعد في الشارع؟ *لا يوجد رد رسمي. وتذكر الشرطة أن تعرّض الضحيتين للسم تم عن طريق الباب الأمامي. لا تفاصيل إضافية متاحة في هذا الصدد.*

٢٥ - كيف تنسجم الإجراءات المتسرعة من الجانب البريطاني مع تصريحات سكوتلاند يارد الرسمية بأنه ”من المحتمل للغاية أن يستغرق التحقيق أسابيع أو حتى أشهرا“ للتوصل إلى استنتاجات؟ *لا معلومات.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨:

٢٦ - لماذا تجاهلت السلطات استفسار ابنة أخ السيد سكريبال عن صحة عمها وابنة عمها؟ *لا معلومات.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨:

٢٧ - هل صحيح أن يوليا سكريبال استعادت وعيها وبات بمقدورها التواصل وتناول الطعام والشراب؟ *تم تلقي ردّ.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨:

٢٨ - لماذا حُرمت روسيا من حق الاتصال القنصلي بالمواطنَين الروسيَّين، سيرغي ويوليا سكريبال، اللذين وقعا ضحية جريمة في الإقليم البريطاني؟ *رَدٌّ غير مُرضٍ.*

٢٩ - ما هي الترياقات المحددة التي أُعطيت للسيد والسيدة سكريبال وفي أي شكل؟ وبأي طريقة تم إيصال تلك الترياقات إلى الموظفين الطبيين في موقع الحادث؟ *انظر ٥ أعلاه.*

٣٠ - على أي أسس شاركت فرنسا في التعاون التقني فيما يتعلق بالتحقيق في حادث وقع ضحيته اثنان من الرعايا الروس؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣١ - هل أبلغت المملكة المتحدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمشاركة فرنسا في التحقيق؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٢ - ما هي علاقة فرنسا بالحادثة التي وقعت لمواطنين روسيَّين في المملكة المتحدة؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٣ - ما هي القواعد الإجرائية المعمول بها في بريطانيا التي يُسمح بموجبها لدولة أجنبية بالمشاركة في تحقيق داخلي؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٤ - ما هي الأدلة التي نُقلت إلى فرنسا لدراستها و/أو لإجراء تحقيق فرنسي بشأنها؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٥ - هل كان هناك خبراء فرنسيون حاضرون عند أخذ مواد أحيائية من السيد والسيدة سكريبال؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٦ - هل درس الخبراء الفرنسيون المواد الأحيائية المأخوذة من السيد والسيدة سكريبال، وإن تمّ ذلك، ففي أي مختبرات؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٧ - هل بحوزة المملكة المتحدة نتائج التحقيق الفرنسي؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٨ - هل نُقلت نتائج التحقيق الفرنسي إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ *لا معلومات من المملكة المتحدة.*

٣٩ - ما هي الخواص (العلامات الدالة) التي تم على أساسها التثبّت من أن المادة المستخدمة في ساليزبري ''روسية المنشأ''؟ *لا يوجد رد رسمي. وأكد الرئيس التنفيذي لمختبر بورتون داون أن الخبراء لم يخلصوا إلى ذلك الاستنتاج.*

٤٠ - هل لدى المملكة المتحدة عينات مرجعية من المادة السامة المستخدمة لأغراض عسكرية التي يحددها ممثلو المملكة المتحدة بأنها من نوع ''نوفيتشوك''؟ *لا معلومات.*

٤١ - هل أجريت أبحاث على المادة التي حددها ممثلو بريطانيا بأنها من نوع ''نوفيتشوك'' أو ما يضاهيه، أو تمّ تطويرها أو إنتاجها في المملكة المتحدة؟ *لا معلومات.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

٤٢ - هل تعرضت الحيوانات التي كانت لدى السيد سكريبال (قطتان واثنان من الخنازير الغينية) لتسمم كيميائي؟ وما نوع العلاج الذي تخضع له حاليا؟ *بناء على ما ورد في التصريحات العلنية، فقد نفقت الحيوانات. ولا معلومات عن تسمم كيميائي.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

٤٣ - هل خضعت رفات الحيوانات لفحوص بهدف الكشف عن وجود مادة سامة بما يمكن أن يشكل دليلا مفيدا؟ *لا معلومات.*

٤٤ - لماذا تم التخلص من الحيوانات مع أنها كان يمكن أن تشكل دليلا هاما؟ *لا معلومات.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

٤٥ - ما هي قواعد الهجرة التي خالفتها السيدة فيكتوريا سكريبال؟ *لا معلومات.*

٤٦ - ما هي الخيارات المتاحة لها إذا رغبَت في المضي قُدما بإجراءات الزيارة؟ *وَرَدَ رَدٌّ: يحق لفيكتوريا سكريبال تقديم طلب جديد للحصول على تأشيرة.*

المذكرة الشفوية المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨:

٤٧ - ما هي الأعراض التي كان يعاني منها السيد والسيدة سكريبال عند إدخالهما المستشفى؟

لا يوجد رد رسمي.